

C. Datapromende aldrinomile

ذار الشروا

الشريمة الإسلامية والعلمانية الغربية الطبعــة الأولىي ١٤٢٣هــ ــ٢٠٠٣م

جيست جمشتوق العلت يع استفوظة

# حارالشروق آستسما ممالمتنم مام ۱۹۶۸

القاهسرة : ٨ شسارع سيبيويه المسرى...
رابعسة العدوية ـ مدينسة تصبير
ص . ب : ٣٣ البائوراما ـ تليفون : ٢٠٣٩٩ ٤ (٢٠٢)

البريد الإلكاروني: cmail: dar@shorouk.com

### د.محمد عمسارة

# الشريعة الإسلامية والعلمانية الفربية

## ب لِيَسْ أَرْتُمْ رِالرِّحِيمِ

﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكُتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدَقًا لَمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكَتَابِ وَمُهَيْمِنَا عَلَيْهِ فَاحَكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَبِعْ أَهْواءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لَكُلَّ جَمَلْنَا مِنكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَلْنَا مِنكُمْ أَمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لَيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهُ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (١٤ وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَبِعُ أَهُواءَهُمْ وَاحْدَرُهُمْ أَن يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تُولُواْ قَاعْلَمْ أَنْمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن أَهُواءَهُمْ وَاحْدَرُهُمْ أَن يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تُولُواْ قَاعْلَمْ أَنْمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْض ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَشِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (١٤) أَفَحُكُم الْجَاهِلِيَة يَبْغُونَ وَمَن أَحْسَبُهُم بِبَعْض ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَشِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (١٤) أَفْحُكُم الْجَاهِلِيَة يَبْغُونَ وَمَن أَصْر مِنَ اللّه حَكْمًا لَقَوْم يُوقُونَ ﴾ [المَائدة: ٤٨ ٤ ـ ٥٥].

#### \* \* \*

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَة مِنَ الأَمْرِ فَاتَبِعْهَا وَلا تَتَبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ۞ إِنَّهُمْ لَنَ يُغْتُوا عَنكَ مِنَ اللّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الطَّالِمِينَ بَعْظَهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضِ وَاللّهُ وَلِيَّ الْمُتَقِينَ ۞ هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدَى وَرَحْمَةً لَقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [الجاثية: ١٨ ـ ٢٠]

#### \* \* \*

﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَراً مِنَ الْحَرِثُ وَالأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَاتِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُو يَصِلُ إِلَى هُو كَاتِهِمْ سَاءَ مَا يَصُلُ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُو يَصِلُ إِلَى هُو كَاتِهِمْ سَاءَ مَا يَحَكُمُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٦]

#### \* \* \*

﴿ آلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارُكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٤٥]

مكنزا فالكيناية

#### تقديم

إذا كانت الشريعة الإسلامية هي المنهاج الإلهي لرعاية وتدبير الاجتماع الإنساني، في مختلف دوائر هذا الاجتماع: الفسردية.. والأسرية.. والاجتماعية.. وفي دوائر النظم والاجتماعية.. وفي دوائر النظم والحكومات.. وفي العلاقات والدوائر القومية.. والإقليمية.. والدولية.. ومع كل ذلك في شئون الدار الآخرة.. أي في سائر مناحي عالمي الغيب والشهادة..

ولأنها عقد وعهد الاستخلاف الإلهي للإنسان، كي ينهض بأمانة استعمار الأرض وفق ضوابطها وعلى هدى معالمها في جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها والا تتبع أهواء اللهين لا يعلمون في (١) ﴿ قُلْ إِنّنِي هَذَانِي رَبِّي إِلَىٰ صراط مُسْتَقِيم دِينًا قَيمًا مِلَّة إِبْرَاهِيم حَيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١٦) قُلْ إِنْ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمُحَيَايَ وَمُمَاتِي لِلهِ رَبِ الْعَالَمِينَ ﴿ (٢) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أَمِرْتُ وَآنَا أَوْلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (٢)

إذا كانت هذه هي فلسفة الشريعة الإسلامية.. ومقاصدها.. فإن العلمانية الغربية هي على النقيض من ذلك.. فهي عزل السماء عن الأرض، وتحرير العالم والإنسان والاجتماع الإنساني من التدبير الإلهي ومن حاكمية السماء، بدعوى أن العالم مُكتف بذاته، وأن الإنسان هو سيد هذا الكون، يدبر حياته «بالعقل» و «التجربة» دونما حاجة إلى رعاية أو تدبير من وراء الطبيعة وخارج العالم الذي يعيش فيه..

وإذا كانت أمتنا الإسلامية قد عاشت قرون ما قبل الغزوة الاستعمارية الحديثة في ظل الحاكمية الوحيدة والفريدة للشريعة الإسلامية ، فكان تنوع مذاهبها ، وتمايز الجتهادات مجتهديها في إطار المرجعية الإسلامية دون سواها . . فإن الغزوة

<sup>(</sup>١) الجائية: ١٨.

<sup>(</sup>۲) الأقمام: ۱۲۱\_۳۲۱ .

الاستعمارية الأوربية الحديثة لعالم الإسلام، والتي تميزت عن سابقتها الصليبية (٤٨٩ ـ ١٠٩٦ هـ / ١٠٩٦ م) بامتلاكها فكرا وغوذجا حضاريا، لم تقف عند مقاصد احتلال الأرض ونهب الثروات، وإنما جعلت من احتلال العقل السبيل لتأييد وتأبيد احتلال الأرض ونهب الثروات. ولذلك، كان الإسلام عدوها الأول، لأنها قد رأت فيه الطاقة المحركة للأمة نحو التحرر الوطني، والعزة الوطنية والقومية، والتمايز الثقافي والحضاري . . أي السياج الذي يحول بين عالم الإسلام وبين التبعية والذوبان في ثقافة وحضارة الاستعمار . .

ولما كانت العلمانية الغربية تعني - إذا هي طبقت في المجتمعات الإسلامية ـ عزل الإنسان المسلم عن هويته الإسلامية ، وانفلاته من حاكمية شريعته الإلهية ، وتحويل قبلة الأمة عن تراثها التشريعي والفقهي إلى حيث تصبح قبلتها القوانين الوضعية الغربية ، وفلسفتها التشريعية النفعية الدنيوية ، ومنظومة قيمها التي تحرر «المصلحة» من «الاعتبار الشرعي» . . . لما كان الأمر كذلك ، كانت العلمانية الغربية من أولى كتائب الاختراق الاستعماري لعالم الإسلام وثقافة المسلمين . .

وفي هذه الدراسة على إيجازها وبعد بيان ما تعنيه الشريعة الإسلامية قصة المحاولات الاستعمارية لاختراق العقل المسلم والمجتمعات الإسلامية بالعلمانية . . وموقف التيارات الفكرية المختلفة في بلادنا من هذا الاختراق . .

لقد كان تحكيم الشريعة الإسلامية، ولايزال، هو الإعلان الإسلامي عن الإيمان بعبودية الإنسان لله وحده، دون شريك، وعن أن هذا الإنسان هو عبد لله وحده، وسيد لكل شيء بعده، وأنه خليفة لله في استعمار هذه الأرض، ينهض بأمانات الاستخلاف وفق الشريعة الإلهية، التي هي بنود عقد وعهد الاستخلاف..

وكانت العلمانية الغربية، ولاتزال، هي عزل السماء عن الأرض، وإحلال العقل الإنساني محل الشرع الإلهي، وانتزاع الإنسان لحاكمية الله. وذلك فضلا عن أنها، في العالم الإسلامي، هي الرمز لاستسلام الأمة الإسلامية لخيار التبعية للغرب الاستعماري، والذوبان في الحضارة الغربية الوضعية المادية، التي أصابت إنسانها باللاأدرية والقنوط عندما حصرته في هذه الحياة الدنيا وحدها فجعلته حيوانا طبيعيا، بدلا من أن يكون ذلك المخلوق الرباني، الذي نفخ الله فيه من روحه،

وفضًا على الملائكة المقربين، لذلك كان الاختيارالفكري بين الشريعة الإسلامية وبين العلمانية الغربية، هوالتجسيد للخيار الثقافي والسياسي بين الاستقلال الفكري والوطني والقومي والحضاري وبين التبعية الفكرية والحضارية للمركزية الغربية والهيمنة الاستعمارية، التي حاولها ويحاولها الغرب الاستعماري مع أمتنا منذ بدء الغزوة الاستعمارية الحديثة وحتى هذه اللحظات.

وبقدر خطر القضية تكون الآمال المعقودة على الرسالة التي تحملها صفحات هذا الكتاب. .

الذي نسأل الله ، سبحانه وتعالى ، أن ينفع به . . إنه أفضل مستول وأكرم مجيب .

دکتور محمد عمارة

#### ١ عن الشريعة الإسلامية

• الشريعة . لغة : هي مشرَعة الماء ، ومورد الشاربة إلى الماء الجاري .

ولقد استُعير مصطلح الشريعة للدلالة الاصطلاحية على كل طريقة موضوعة بوضع إلهي ثابت، جاءتنا بواسطة نبي من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام.

فالشريعة بالمعنى الاصطلاحي .: هي ما شرع الله تعالى لعباده من الأحكام، التي جاء بها نبي من الأنبياء . فهي وضع إلهي ، وليست اجتهادا إنسانيا ، وهي ثابت ، وليست متغيرا . .

• ولأنها "وضع إلهي ثابت"، فلقد تميزت عن "الفقه"، الذي هو اجتهاد إنساني في إطار الشريعة الإلهية . . فهي أي الشريعة ودين . . وأصول . . وثوابت"، بينما الفقه متطور ، لأنه فروع تواكب مستجدات الزمان والمكان والوقائع والمصالح والأفهام . . ولذلك ، كان الشارع للشريعة هو الله ، سبحانه وتعالى ، الذي لا يوصف "بالفقيه"، وكان الرسول علي المناه عنه الإلهية . . أما الفقيه فلس شارعا . .

• والشريعة تشمل ما تعلق «بكيفية العمل» وتسمى فرعية وعملية ولها دُون علم الفقه فهو علم الفروع . . كما تشمل الشريعة ماتعلق «بكيفية الاعتقاد» وتُسمى أصلية واعتقادية ولها دُون علم الأصول وأصول الدين الذي هو «علم الكلام» . .

والإسلام: عقيدة وشريعة. . وإذا كان جوهر العقيدة هو التوحيد، الذي يفرد الذات الإلهية بالعبودية والأحدية في الذات والصفات والخلق والأفعال، فإن الشريعة هي كل المعالم والضوابط والوصايا والأحكام والقيم والأخلاقيات التي

جاء بها الإسلام، ليستقيم بها المسلم على طريق ومنهاج الوصول إلى تحقيق الاعتقاد الديني . . وهي ، بذلك ، تشمل العبادات والمعاملات والقيم ، سواء منها ما جاء في آيات وأحاديث الأحكام أو غبرها من الآيات والأحاديث . . بل إن ما قصمه القرآن من قصص ، أو دعا إليه من نظر وتدبر وتفكير ، هي مصادر لاستخلاص المعالم التي تدخل في بناء الشريعة ومنارات طريقها ، التي تقيم المسلم على طريق الاعتقاد الإسلامي . .

وكما تشمل الشريعة الأحكام الجزئية ، التي يتهذب بها الإنسان المكلف ، في كل أمور ومناحي المعاش اللنيوي والمعاد الأخروي ، فإنها شاملة كذلك للأحكام الراجعة إلى النصوص الشرعية ، مع تلك التي نص عليها الشارع . . فهي شاملة اللفعل و «الترك» المأخوذين من النص الديني الصريح والمأخوذين أيضا من دلالته . .

• وفي العلاقة بين «الشريعة» و «الملّة» نجد أن «الشريعة» وهي الأحكام الجزئية، تطلق على الأصول الكلية ـ كالإيمان بالله وكتبه ورسله ـ مجازا. . ونجد «الملّة» تطلق على الأصول حقيقة، وإن أطلقت على الفروع والأحكام الجزئية فمن باب المجاز.

وهذه الأصول أي «الملّة» هي التي اتحدت فيها رسالات كل الأنبياء، بينما تمايزت هذه الرسالات في الشرائع» أي في الأحكام الجزئية . . .

• وإذا كانت الشريعة هي الطريق الشرعي الموصلة معالمه وأحكامه إلى الاعتقاد بأصول الإيمان، فإن «الشرعة» هي ابتداء الطريق، أو هي الدين ذاته. أما «المنهاج»، فهو الطريق الواضح، أو هو المدليل. وفي القرآن الكريم: ﴿ وَأَلزَلْنَا إِلَيْكَ الْكَتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدَقًا لَمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكَتَابِ وَمُهَيْمنًا عَلَيْه فَاحَكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلا تُتُعِعْ أَهْواءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِ لَكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شُرْعَة وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ الله لَجَعَلَكُم وَلا تُتُعِعْ أَهُواءَهُمْ عَمًا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِ لَكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شُرْعَة وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ الله لَه لَجَعَلَكُم أَمّة وَاحِدَة وَلَكن لَيْبُلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى الله مَرْجِعكُمْ جَمِيعًا فَيُنبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلَفُونَ ﴾ (١) . وفيما روى عن ابن عباس، رضى الله عنهما: «الشرّعة : ماورد به السّرة» . .

<sup>(/) (</sup>iltis: A3.

• ولقد دخلت في الشريعة الإسلامية ـ شريعة الأمة الخاتمة ـ أحكام جزئية كانت ضمن شرائع أم الرسالات السابقة، أقرها الإسلام ـ لاتفاقها مع فلسفتة التشريعية فأصبحت جزءا من شريعة الرسالة المحمدية، وفق قاعدة: شريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم تُنسخ . . وفي الشريعة الإسلامية أيضا أحكام جزئية كانت معروفة في الجاهلية، هي من بقايا الشرائع السماوية السابقة، أوما جاء ثمرة للصواب العقلي والحكمة الإنسانية، أقرها الإسلام لاتساقها مع فلسفته في التشريع، وذلك انطلاقا من أن الرسالة الحاتمة قد جاءت مصدقة ومهيمنة على ميراث النبوات والرسالات والشرائع السابقة، ومتممة لمكارم الأخلاق، فهي متضمنة للصالح مما سبق، ومصححة لما تحرف منه، ومتجاوزة له أيضا. .

ولأن الشريعة الإسلامية هي الشريعة الخاتمة، ولأنها عالمية لعالمية الإسلام فلقد وقفت في التشريع للوقائع المتغيرة والمتطورة عند الإجمال والكليات وفلسفات التشريع ونظرياته وقواعده، وذلك حتى تفتح الطريق دائما وأبدا أمام الفقه الإسلامي لتنمية القانون الذي يواكب المتغيرات ويستجيب للمستجدات. بينما قد وجدناها قد فصلت الأحكام في الثوابت، التي مثلت ضرورات إنسانية فطرية لا تتخاير بتغاير الزمان والمكان من مثل: الضرورات الخمس: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والعرض والنسب، والمال ومن مثل: القيم وبدلك جمعت الشريعة بين ثبات الفلسفة الإسلامية في التشريع والتقنين، وبين تطور الفقه وأحكام الفروع والمتغيرات، تلك التي اكتسبت وتكتسب إسلاميتها من التزامها بروح الشريعة ومقاصدها، وحدود الله فيها، وفلسفة الإسلام المتميزة في التشريع. .

وإذا كانت الشرائع السابقة على الشريعة المحمدية، قد جاءت بتفاصيل الأحكام، فلم تدع للعقل الإنساني مجالا في القانون. وإذا كانت الشرائع الوضعية قد جعلت الإنسان هو المشرع الأول للقانون، انطلاقا من أنه سيد الكون، وبحكم العلمانية التي جعلت العالم مكتف بداته عن أي تدبير سماوي آت من خارج هذا العالم، فإن الوسطية الجامعة للشريعة الإسلامية قد جعلتها: وضعاً إلهيا للشوابت وفلسفة التشريع، واجتهادا بشريا في فروع الفقه ومتغيرات الواقع والمصالح بحكم الزمان والمكان.

• وفي الشريعة الإسلامية ، ارتبطت القيم والمقاصد الأخلاقية بكل الأحكام ، فتميزت فيها «المصلحة» ب«الاعتبار الشرعي» ، ولم تنفصل عن القيم والأخلاق ، كما حدث في المنظومات القانونية الرومانية واللاتينية التي تَغَيّت ضبط حركة الواقع وتحقيق المصلحة والمنفعة الإنسانية ، بالمعنى الدنيوي ، غير الملتزم بأحكام الدين وحدود الله وقيم الأخلاق . فمنطلقات المنظومات القانونية الوضعية هي «العالم» و «الواقع» عالم الشهادة وحقائق وقوانين علومه . . بينما تضيف منطلقات الفقه الإسلامي في المعاملات إلى ذلك عالم الغيب ووحي الله وشريعته السماوية . .

وكذلك ، تقف المنظومات القانونية الوضعية، في معايير «التَّحسين والتَّقبيعم»، عند «العقَل المجرد» و «الحواس وتجاربها»، بينما يضيف المنهاج الإسلامي إلى هذه المعايير «للتَّحسين والتَّقبيح»: معيار «الشرع» بأوامره ونواهيه، وذلك انطلاقا من غيز النظرة الإسلامية إلى مكانة الإنسان. صاحب «العقل» و «التجربة». في هذا الكون. . فهو خليفة لله، سبحانه وتعالى، في استعمار الأرض، محكوم عقله وتجربته ـ وهما نسبيتا العلم والإدراك ـ بحدود وحقوق الله ، الذي استخلفه ، وبالعلم الإلهي الكلي والمطلق والمحسيط . . ومن هذا العلم الإلهي الشمريعسة الإسلامية ، التي مي بنود عقد وعهد الاستخلاف . . عَيّز المنهاج الإسلامي بنظرية الاستخلاف هذه، في مواجهة المنهاج الوضعي الذي رأى الإنسان اسيدا للكون،، وليس خليفة لسيد الكون. . ووضحت معالم هذا التميّز منذ فجر احتكاك حضارتنا الإسلامية بالفلسفة الوضعية الأوربية وملهبها في التَّحسين والتَّقبيح. . فكتب رفاعة رافع الطهطاوي (١٢١٦ ـ ١٢٩٠هـ/ ١٨٠١ ـ ١٨٧٣م) عن هذه الفلسفة، كما رآها في باريس: «إن أهل هذه المدينة إنما له من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيرَةَ له عليه، بل هـو مـن الفرك المحسِّنة والمقبِّحة بـالعقل. أو فرقة من الإباحيين الَّذين يقولون: إن كل عمل يأذَّن فيه العقل صواب.. ولذلك، فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية..».

وبعد أن عرض الطهطاوي لهذه النزعة الوضعية، في النظر للإنسان والكون والقانون، قدم البديل الإسلامي، فقال: «إن تحسين النواميس الطبيعية لا يُعتد به إلا إذا قرره الشارع.. والتكاليف الشرعية والسياسية، التي عليمها مدار نظام العالم،

مؤسسة على التكاليف المقلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات، لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه.. ولا عبرة بالنفوس القاصرة، الذي حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تحسينا وتقبيحا، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود، بتعدى الحدود.. فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقول المجردة "(۱)..

فنظرية الاستخلاف الإسلامية ، تقتضي حاكمية الشريعة الإلهية للفقه والقانون ، أي جعل سلطة الأمة وسلطان الإجتهاد الإسلامي في إطار حاكمية السماء والحلال والحرام اللذين قررهما نبأ السماء العظيم . .

• ولقد ظلت الشريعة الإسلامية ـ قي التطور التاريخي والحضاري للأمة الإسلامية ـ متفردة بالمرجعية والحاكمية ، في قضاء الأمة ، وفقهها ، واجتهادات مجتهديها وتجديد مجديها ، دون شريك أو مزاحم لها في هذه المرجعية ، منذ ظهور الإسلام إلى أن وفد القانون الوضعي ، ذو الفلسفة الغربية الوضعية في التشريع ، إلى كثير من البلاد الإسلامية ، في ركاب التفوذ والغزو الاستعماري الغربي الحديث لعالم الإسلام ، فزاحم الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها في كثير من المؤسسات الحقوقية والمجالس التشريعية والدوائر القضائية . . الأمر الذي جعل الدعوة إلى استرجاع كامل حاكمية الشريعة الإسلامية واحدة من مقاصد دعوات اليقظة والإحياء والتجديد في تاريخنا الإسلامي الحديث والمعاصر ، وذلك طلبا لتصرير العقل والواقع الإسلاميين من هذا الاختراق القانوني والاحتلال التشريعي المخالف . في فلسفته والكثير من أحكامه . للمنظومة الإسلامية في التشريع والتقنين . .

كما أصبحت الدعوة إلى الاجتهاد الإسلامي المعاصر، الذي يستنبط من الأصول والمبادئ الشرعية، الأحكام التي تحكم حركة الواقع الجديد ومستجداته،

<sup>(</sup>١) [الأعسمة الكاملة لرفه عسة الطهطاوي] جـ٢ ص ١٥٩، ١٦، ٧٩، ٣٢، ٤٧٧، ٣٨٦. ٣٨٧. دراسة وتحقيق: د. محمد همارة. طبعة بيروت عام ١٩٧٣م.

أصبحت هذه الدعوة هي الأخرى، مطلباً من مطالب الأمة، التي تريد الاحتكام إلى شريعتها، مع مواكبة الواقع الجديد بفقه إسلامي جديد. .

ولإنجاز هذه المهمة، وتعبيد طريقها، برزت الدعوة لتقنين تراث الفقه الإسلامي في أحكام المعاملات، لتتحول ثروته الغنية وكنوزه العبقرية إلى منظومة قانونية حديثة ومعاصرة، ومضبوطة، تملأ الفراغ الذي حاول الغزو القانوني الوضعي ملأه، وتسد المنافذ التي يتسلل منها هذا الوافد الغريب، وأيضاً ليحرك هذا التقنين مع الدراسات القانونية المقارنة العقل المسلم لاجتهادات معاصرة تقدم الحلول المبتكرة للمستجدات التي لم يعرفها الأقدمون . .

#### ※ ※ ※

هذا عن الشريعة الإسلامية، التي جاء بها الإسلام خاتمة لشرائع السماء إلى الرسل والأنبياء. . والتي ازدهرت في ظلال حاكميتها حضارتنا الإسلامية، وظلت متفردة بالحاكمية في مجتمعات المسلمين نحو ثلاثة عشر قرنا، كانت أمتنا في أغلب قرونها العالم الأول على ظهر هذا الكوكب الذي فيه نعيش . .

#### ۲ وعن العلمانية الفريية

#### المصطلح.. وملابسات النشأة:

مصطلح "العلمانية"، هو الترجمة التي شاعت .. بعصر والمشرق العربي ــ للكلمة الإنجليزية SECU LARISM . . بعني الدنيوي . . والعالمي . . والواقعي .. من الدنيا والعالم والواقع ــ المقابل "للمقدس"، أي الديني الكهنوتي ، النائب عن السماء ، والمحتكر لسلطتها ، والمالك لمفاتيحها ، والخارق للطبيعة وسننها ، والذي قدّس الدنيا قداسة الدين ، وثبت متغيراتها ، العلمية والقانونية والاجتماعية ، ثبات الدين (١) . .

ولأن هذا هو معنى المصطلح، في نشأته وملابساته الأوربية - النزعة الدنيوية ، والمذهب الواقعي في تدبير العالم من داخله ، وليس بشريعة من وراثه - فلقد كان قياس المصدر هو «العالمية» أو «العالمانية» . . لكن صورته غير القياسية - «العلمانية» - هي التي قُدر لها الشيوع والانتشار . .

والعلمانية، كنزعة في تدبير العالم، وكمذهب في المرجعية الدنيوية لشئون العمران الإنساني، لا يمكن فهمها ومن ثم فهم الموقف الإسلامي منها - بعزل عن الملابسات الأوربية، لنشأتها في إطار الحضارة الغربية المسيحية، بجذورها الإغريقية الفلسفية، وتراثها الروماني القانوني، والإضافة المسيحية لهذه الجذور وذلك التراث.

وإذكان التفصيل في هذه القضايا هو مما يخرج هذه الدراسة عن آفاقها ومقاصدها. . فإننا نكتفي بالإشارة إلى بعض القضايا في شيء من الإيجاز:

<sup>(</sup>١) انظر في ذلك: [معجم العلوم الاجتماعية] وضع مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٥م. و[قاموس علم الاجتماع] إشراف د، عاطف خيث - طبعة القاهرة ١٩٧٩م. ود. محمد البهي [العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق] ص٧١، ٨ طبعة القاهرة ١٩٧١م.

• لقد ظلت المسيحية، منذ نشأتها وعبر قرون طويلة من حياتها في المجتمعات الأوربية: دينا لا دولة، وشريعة محبة لا تقدم للمجتمع مرجعية قانونية ولا نظاما للحكم، ورسالة مكرسة لخلاص الروح، تدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله. وظلت رسالة كنيستها خاصة بمملكة السماء، لا شأن لها بسلطان الأرض وقوانين تنظيم الاجتماع البشري، في السياسة والاجتماع والاقتصاد، وعلومها ومعارفها.

وعبر هذه القرون، حكمت العلاقة بين الكنيسة والدولة \_ أي الدين والمجتمع \_ نظرية «السيفين» Theory of the Two Swords \_ أي السيف الروحي \_ أو السلطة المدينية للكنيسة \_ والسيف الزمني \_ أو السلطة المدنية للدولة . .

فلما حدث وتجاوزت الكنيسة حدود رسالة الروح ومملكة السماء، فاغتصبت السلطة الزمنية أيضا، أضفت على الدنيا قداسة الدين، وثبتت متغيرات الاجتماع الإنساني ثبات الدين، فدخلت بالمجتمعات الأوربية مرحلة الجمود والانحطاط وعصورها المظلمة. . وسادت في تلك الحقبة نظرية «السيف الواحد» Theory of أي السلطة الجامعة بين الديني والمدني، سبواء تولاها «البابوات مناطرة» أو الملوك الذين يوليسهم ويباركهم البابوات وعرف هذا النظام، في التاريخ الأوربي، بنظرية الحق الإلهي للملوك Divine Right of the Kings التاريخ الأوربي، بنظرية الحق الإلهي للملوك

• وفي مواجهة هذا النظام، وواقع الانحطاط الحضاري الذي أثمرته تطبيقاته التي قدست الدولة وحكامها . وجمدت الدنيا ومجتمعاتها وعلومها كانت «الثورة العلمانية» التي فجرتها فلسفة التنوير الأوربي، والتي أقامت قطيعة معرفية مع فلسفة الحكم الكهنوتي، وأسست النزعة العلمانية الحديثة على التراث الأوربي القديم وعلى عقلانية التنوير الأوربي الحديث، التي أحلّت «العقل» و «التجربة» محل الدين» و «اللاهوت» . .

لقد أعادت «الثورة العلمانية» الكنيسة إلى حدودها الأولى: خلاص الروح، ومملكة السماء، وجعل ما لقيصر لقيصر من دون الله! . . وجعل «العقل»

<sup>(</sup>١) انظر [موسوعة العلوم السياسية] للجلد الأول-مادة الحكم الإلهي، علمة جامعة الكويت عام ١٩٩٤م.

و «التجربة»، دون «الدين».. و «اللاهوت»، المرجع في تدبير شنون العمران الإنساني، أي عزل «السماء» عن «الأرض»، انطلاقًا من فلسفة أن العالم مكتف بذاته، تدبره الأسباب المخلوقة في ظواهره وقواه وطبيعته، دونما حاجة إلى رعاية إلهية أو تدبير شرعي نازل مما وراء الطبيعة والعالم.. فالعلمانية، هي: جعل المرجعية في تدبير العالم إنسانية خالصة، ومن داخل العالم، دونما تدخل من شريعة سماوية هي وحي من الله المفارق لهذا العالم..

ولقد عرفت العلمانية الأوربية - غير التيار المادي الملحد ـ تيارا مؤمنا بالله، استطاع فبالاستفته من أمشال هوبز Hobbes [١٦٧٩ م] ولوك Loke [۱۲۲۸ ـ ۱۷۱۶] وليسبسينز Leibniz [۱۷۱۸ ـ ۱۲۲۱م] وروسسو Rousseau [١٧٧٨ - ١٧٧٨م] وليسنج Lessinc [١٨٧١ م] سالتسوفسيق بين الإيمان بوجود إله خالق للعالم وبين العلمانية التي ترى العالم مكتفيا بذاته، فتحصر تدبير الاجتماع البشري في سلطة البشر المتحررة من شريعة الله. . وكان هذا التوفيق مؤسسا على التصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية . . فالله ، في التصور الأرسطي، واحد، مفارق للعالم، وخالق له . . لكنه قد أودع في العالم والطبيعة الأسباب التي تدبرهما تدبيراً ذاتيا، دونما حاجة إلى تدخل إلهي، أو رعاية إلهية فيما بعد مرحلة الخلق «فالحركة توجد في الشيء بذاته ولذاته، لا من حيث إن شيئا خارجيا هو الذي يمحدث فيه هذه الحركة، واعناية الله موقوفة على ذاته، ولا تدخُّل له في الأحداث الجزئية في العالم والطبيعة المال . . فالعالم مكتف بذاته، تدبره الأسباب المودعة فيه وهو وحده مصدر المعرفة الحقة، القابلة للبرهنة والتعليل، وتدبير الدنيا مرجعيته الإنسان ـ بالعقل والتجربة ـ دون رعاية أو تدبير أو تدخل من السماء - هكذا استندت العلمانية، في تأسيس «دنيويتها»، على التصور الأرسطى لنطاق عمل الذات الإلهية \_ فهو مجرد خالق.. فرغ من الخلق.. وانتحصرت عنايته بذاته، دونما رعاية أو تدبير للمخلوقات - كصانع الساعة، الذي أودع فيها أسباب عملها، دون حاجة لوجوده معها وهي تدور ! . .

وساعد العلمانية على الانتصار لهذه النازعة، التصور المسيحي لعلاقة الدين بالدولة،

<sup>(</sup>۱) د. عبد الرحمن بدوي [موسوعة الفلسفة] ـ مادة أرسطوطاليس ـ ص ١٠٢ ـ ١٠٦ طبعة بيروت عام ١٩٨٤م

فهو تصور يدع ما لقيصر لقيصر، ويقف بالدين عند خلاص الروح ومملكة السماء، دون أن يقدم شريعة للمجتمع والدولة، الأمر الذي جعل اسمجن الدين في الكنيسة وفي الضمير الفردي الورة تصحيح ديني، وليس عدوانا على الدين أ . .

وساحد على ذلك أيضا، أن التراث الروماني في فلسفة التشريع والتقنين، قد جعل «المنفعة»، خير المضبوطة بالدين وأخلاقياته وقسمه وشريعته السسماوية، هي المعيار.. فكان الطريق إلى القانون الوضعي مفتوحا أمام العلمانية، يزكيه هذا التراث ا..

هكذا نشأت العلمانية، في سياق التنوير الوضعي الغربي، لتمثل عزلا للسماء عن الأرض، وتحريرا للاجتماعي البشري من ضوابط وحدود الشريعة الإلهية، وحصرا لمرجعية تدبير العالم في الإنسان، باعتباره «السيد» في تدبير عالمه ودنياه. في ثمرة من ثمرات عقلانية التنوير الوضعي، الذي أحل العقل والتجربة محل الله والدين، وهي قد أقامت مع الدين في تدبير العالم قطيعة معرفية وبعبارة واحد من دعاة التنوير الغربي في الدين ععد الإنسان يخضع إلا لعقله.. في أيديولوچيا التنوير.. التي أقامت القطيعة الابستمولوجية [المعرفية] الكبرى التي تفصل بين عصرين من الروح البشرية: عصر الخلاصة اللاهوتية للقديس توما الأكويني، وعصر الموسوعة لفلاسفة التنوير.. فراح الأمل بملكة الله ينزاح لكي يخلي المكان لتقدم عصر العقل وهيمنته.. وراح نظام النعمة الإلهية ينمحي ويتلاشي أمام نظام الطبيعة.. وأصبح حكم الله خاضعا لحكم الوعي البشري، الذي يطلق الحكم الأخير باسم الحية» (ا)

إنها حرل السماء عن الأرض، والدين عن المدنيا، وإحلال الإنسان ـ في تدبير العمران البشري ـ محل الله ! . .

ولقد أدرك علماء الإسلام، بوعي عبقري، هذا الطابع الدهري المادي لهذه الفلسفة الوضعية التي أثمرت هذه العلمانية . . فلم ير الجبرتي [١١٦٧ ـ ١ ١٣٣٠هـ/ ١٠٥٤ ـ ١١٨٢١م] في بونابرت [١٧٦٩ ـ ١٨٢١م] وجيش الحملة الفرنسية على مصر[١٢١٣ ـ ١٢١٦ هـ/ ١٧٩٨ - ١٨٠١م] نصارى أهل كتاب، وإنما رآهم دهرية

<sup>(</sup>۱) أميل بولا [الخرية، العلمنة: حرب شطري فرنسا ومبدأ الحدالة] منشورات سيرف. باريس عام ۱۹۹۳م والنقل عن: هاشم صالح مجلة [الوحدة] المغرب عدد فبراير مارس ۱۹۹۳م ص ۲، ۲، ۲۱.

لا دينيين، فكتب معلقا على دعواهم اعتناق الإسلام، قائلا: «إن إسلامهم نَصُب!.. فلقد خالفوا النصارى والمسلمين، ولم يتمسكوا من الأديان بدين، وهم دهرية معطلون، وللمعاد والحشر منكرون، وللنبوة والرسالة جاحدون!»(١).

وكذلك فعل جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ ـ ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧م] عندما كشف الطابع المدهري اللاديني لفلسفة التنوير الوضعي الأوربية، تلك المتي تأسست عليها العلمانية ، والتي اعتمدتها الثورة الفرنسية «دينًا طبيعيا» أحلته محلّ «الدين الإلهي»، ورأى في هذه العلمانية الدنيوية مذهبا للذة، يبعث من جديد مذهب الفيلسوف اليوناني «أبيقور» الكلبي [٢٤١-٢٧٠ق. م] مذهب اللذة والدهرية .. فكتب .. الأفغاني .. عن فلاسفة هذا التنوير الوضعي العلماني، من أمثال «قولتير» [١٧٣٤ - ١٧٧٨م] و «روسو» [١٧١٦ - ١٧٧٨م] يقول: «إنهما ينزعمان حماية العدل، ومغالبة الظلم، والقيام بإنارة الأفكار، وهداية العقول، فنبشأ قبر أبيقور الكلبي، وأحبيها ما بلي من عظام الدهريين، ونبذا كل تكليف ديني، وغرسها بذور الإباحية والاشتراك، وزعما أن الآداب الإلهية جعليات خرافية، كما زعما أن الأديانِ مختسرعات أحدثها نقص العبقل الإنساني. جهر كلاهمنا بإنكار الألوهية، ورفع كلُّ عقيرته بالتشنيع على الأنبياء [برأهم الله مما قالا]. وكثيرا منا ألف «وولتبر» من الكتب في تخطئة الأنبياء والسخرية بهم والقدح في أنسابهم وعيب ما جاءوا به، فأخذت هذه الأباطيل من نفوس الفرنساويين، ونالت من عقولهم، فنسذوا الديانة العيسوية ونفضوا منها أيديهم. وبعد أن أغلقوا أبوابها فتحوا على أنفسهم أبواب الشريعة المقدسة [في زعمهم]، شريعة الطبيعة (٢)».

وعندما قامت في بلادنا ـ بواسطة المثقفين الموارنة، الذين صيغت عقولهم في مدارس الإرساليات الفرنسية التنصيرية بلبنان ـ مؤسسات ثقافية تبشر بالحداثة الغربية والعلمانية . . وأخذت مجلة [المقتطف] [٩٣٦ ـ ١٣٧١ هـ/ ٩٨ ـ ١٩٥٢ م] تسرب العلمانية ومنطلقاتها اللادينية في صورة «نظريات

<sup>(</sup>١) [مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس] ص٣٤. تحقيق: حسن محمد جوهر، عمر الدسوقي. طبعة القاهرة عام ١٩٦٩م.

<sup>(</sup>٢) [الأعمال الكاملة بأمال الدين الأفغاني] ص ١٦١، ١٦٢. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة القاهرة ١٩٦٧م.

علمية ، من مثل الداروينية وغيرها .. كتب المجدد المجتهد عبد الله النديم [١٢٦١ مراهم من ١٨٤٥ مراهم المولاء العلمانيين بأنهم: «أصداء الله وأنبيائه.. والأجراء الذين أنشئوا لهم جريدة جعلوها خزانة لترجمة كلام من لا يدينون بلدين، ممن ينسبون معجسزات الأنبياء إلى الظواهر الطبيعية والتراكيب الكيماوية، ويرجعون بالمكونات إلى المادة والطبيعة، منكرين وجود الإله الخالق. وقد ستروا هذه الأباطيل تحت اسم فصول علمية، وماهي إلا معاول يهدمون بها الأديان»(١).

هكذا كان الوعي مبكرا، لدى علماء مدرسة الإحياء والتجديد، بالطابع المادي للعلمانية، التي تستند إلى الفلسفة الوضعية، عازلة السماء عن الأرض، ومحررة العالم والإنسان من الرعاية والتدبير الإلهيين، بدعوى أن العالم مستقل بذاته، وأن الإنسان هو سيد هذا العالم، المستغني بالعقل والتجربة، في تدبير الاجتماع الإنساني عن شرائع السماء 1..



<sup>(</sup>١) مجلة [الأستاذ] ـ القاهرة ـ العدد ٣٩ ص ٩٢٣ ، ٩٢ ق. في ٧ ذي القعدة عام ١٣١٠ هـ ، مايو عام ١٨٩٣ م.

#### ٣ وهود العلمانية إلينا في ركاب الاستعمار

وإذا كانت الحملة الفرنسية على مصر [١٢١٣ هـ ١٧٩٨] قد مثلت بداية الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة لوطن العروبة ـ قلب العالم الإسلام \_ بعد أن التف هذا الاستعمار حول عالم الإسلام \_ عبر أربعة قرون، بدأت بسقوط غرناطة [٢٩٨هـ ٢٤٩٦] و ١٤٩٠ ما ما إسلام \_ عبر أربعة قد تميزت عن سابقتها الصليبية [٢٨٩ ـ ٢٩٠ ما ما ١٢٩١م] باستهدافها احتلال العقل، واستبدال الفكر، وتغيير الهوية، مع احتلال الأرض، ونهب الشروة، واستعباد الإنسان!.. لأنها جاءت وأوربا لديها من الفكر ما تعطيه \_ على عكس الحال إبان الحقبة الصليبية \_ فكانت العلمانية واحدة من الوافد الغربي في ركاب الغزاة.. وللمرة الأولى ترجمت الكلمة الفرنسية واحدة من الوافد الغربي في المعجم الفرنسي العربي الذي صدر عام ١٨٢٨م، والذي وضعه «لويس بقطر المصري» \_ الذي خدم جيش الاحتلال الفرنسي في مصر، تحت قيادة خياله المعلم يعقوب عنا [١٥٨ ١ ـ ٢١٦هـ/ ١٩٤١] الذي قاد فيلقا قبطيا انضم إلى جيش الحملة الفرنسية، وأصبح «جرنالا» في جيش الحملة!.. ولقد رحل «لويس بقطر» مع جيش الاحتلال الفرنسي، واحترف تدريس العامية المصرية في مدارس باريس!.. ترجمت «اللائكية» بالعلمانية، من «العلمانية» من «العلمانية» من «العلمانية» من «العلمانية» من «العلمانية» من «العلمانية» من «العلم» نسبة إلى «العالم»، باعتباره «الدنيا» المقابلة «المدين».

وفي كل موقع من بلاد الإسلام قاست فيه للاستعمار الغربي سلطة ودولة ، أخذ هذا الاستعمار ، شيئا فشيئا ، يحل النزعة العلمانية اللادينية في تدبير الدولة وحكم المجتمع وتنظيم العمران محل «الإسلامية» ، ويزرع القانون الوضعي العلماني حيثما يقتلع شريعة الإسلام وفقه معاملاتها . .

<sup>(</sup>۱) د. سيد أحمد فرج [علماني وعلمانية، تأصيل معجمي] مجلة [الحوار] بيروت عدد ٢ ص ١٠١ س

• ففي الجزائر وتونس، أخذ الاستعمار الفرنسي في إحلال القانون الوضعي العلماني محل الشريعة الإسلامية وقانونها وكذلك صنعت إنجلترا بحصر . . أحلت قانون نابليون الفرنسي رغم تناقضها في المصالح الاستعمارية مع فرنسا لأن العلمانية رحم جامع لكل دول الحضارة الغربية ، وكذلك عداؤهم جميعا للإسلام! . .

وعن هذا الغزو القانوني بالوافد العلماني يحدثنا عبد الله النديم [١٣١٧ هـ ١٨٤٥ م ١٨٩٦ م] فسيقول: «إن دولة من دول أوربا لم تدخل بلدا شرقيا باسم الاستيلاء، وإنما تدخل باسم الإصلاح وبث المدنية، وتنادي أول دخولها بأنها لا تتعرض للدين ولا للعوائد، ثم تأخذ في تغيير الاثنين شيئا فشيئا.. كما تفعل فرنسا في الجزائر وتونس، حيث سنّت لهم قانونا فيه بعض مواد تخالف الشرع الإسلامي، بل تنسخ مقابلها من أحكامه، ونشرته في البلاد، واتخلت لتنفيذه قضاة ترضاهم، ولما لم تجد معارضا أخذت تحول كثيرا من مواده إلى مواد ينكرها الإسلام، توسيعا لنطاق النسخ الديني. ولم نلبث أن جاريناها ... [في مصر] ... وأخذنا بقانون يشبهه» (١٠) ا

• وفي المغرب العربي كان نسخ الاستعمار الفرنسي للشريعة الإسلامية ومعها العربية مخططا معلنا! . . فلقد أعلن أستاذ الحقوق [أي والله! «الحقوق»] . (چورچ سوردون) في معهد الدروس العليا في الرباط، بكتابه [ مبادئ الحقوق العرفية المغربية] . . الصادر بالرباط عام ١٩٢٨م . . أعلن : «أن الأسلحة الفرنسية هي التي فتحت البلاد العربية، وهذا يخولنا اختيار التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد! الدوجب جمع العادات البربرية، لئلا تضمحل في الشرع الإسلامي . . ويجب جمع إزاء القانون . والأولى أن ترى العرف البربري يندمج في القانون الإسلامي "! ا

وعن هذا المقصد الاستعماري\_إحلال القانون العلماني محل الشريعة الإسلامية عبرت مذكرة «الإقامة العامة» الفرنسية بالرباط رقم ٣٨٨٨،

وإشارتها CH وتاريخها ١٣ يونيو عام ١٩٢٧م فقالت: «إن ميدا استقلال العرف البسربري ودوائر اختصاصه عن الشرع الإسلامي، يحقق أكبر مصلحة سياسية لفرنسا، وإن إبعاد الشرع الإسلامي من جميع بلاد البربر بشكل نهائي ومطلق يسمح لنا في يوم قد لا يكون بعيدا بإنشاء نظام معقول للعدلية البربرية في اتجاه فرنسي خالص»!!

ولأن العلاقة عضوية بين القرآن والعربية، وبين الشريعة الإسلامية واللغة العربية، كان إعلان الاستعمار الفرنسي عن ضرورة فصل العربية عن الإسلام، ليتم فصل الإسلام عن القانون . . أي فَرَنسة اللسان المغربي، لتتم علمنة القانون في المغرب العربي ا . .

ولذلك أصدر المقيم العام الفرنسي، في المغرب المارشال «ليوتي» أمره إلى وزارة العدل باستبعاد اللغة العربية، لنقل البربر إلى الفرنسية مباشرة. . فقال: «إنه لخطأ فاحش التصرف بشكل يساعد على إعادة إحياء العلاقة بين العرب والبربر. ولا حاجة لنا في تعليم العربية للبربر، فالعربية هي رائد الإسلام، لأن هذه اللغة تُعلَم من القرآن، ومصلحتنا هي أن نمذن البربر خارج دائرة الإسلام. وأما ما يتعلق باللغة، فيجب علينا أن نضمن الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية بدون واسطة؛!!

وإذا ما تعلمن القانون، وانفصل عن الإسلام.. وتفرنس اللسان، وحلت الفرنسية محل العربية والأمازيعية.. فلن يضر الاستعمار شيئا أن يبقى الإسلام دينا معزولا عن السياسة والدولة والاجتماع.. ولا أن يبقى القرآن متلوا بلغة قد ماتت وحلت الفرنسية محلها! .. وحتى لا يظن البعض أن هذه المقاصد الاستعمارية هي مجرد استنتاجات منا، فإننا نورد نص عبارات الكاتب الفرنسي "فيكورييكيه"، في كتابه [العنصر البربري] - الصادر ١٩٢٥م والتي تقول: «.. يمكننا بسهولة كتابة البربرية بالحروف الفرنسية، كما فعلنا بالهند الصينية... وإذا لم يمكننا صقد الأمل على رجوع البربر عن الإسلام، ونبذهم لهذا الدين، لأن جميع الشعوب لا تبقى بدون دين في مرحلة تطورها، فيجب أن لا نخشى من ذلك، خاصة إذا تمكنا أن بعضل بين الإسلام والاستعراب.. وفصل الدين عن القانون المدنى، مثلما حدث

فالهدف المعلن والذي وضع في الممارسة والتطبيق وحقق النجاحات الكبرى المدند والمتبعاد الشريعة وضع في الممانة القانون وإماتة العربية وبفرنسة اللسان الديد والمان السان السا

• ومع القانون - العلماني - الوضعي - . الذي لا يضبط «المنفعة» بالشرع . . ولا يحكم حقوق الإنسان بحقوق الله وحدوده - جاءت الغزوة الاستعمارية الغربية إلى بلاد الإسلام بمفهوم الحرية الإنسانية المتحرر من الضوابط الشرعية ، والمؤسس على أن الإنسان هو سيد العالم ومرجع التدبير للعمران - وليس على المفهوم الإسلامي للاستخلاف ، الذي يضبط حرية الخليفة بالشريعة الإلهية ، التي هي معالم التدبير الإلهي للاجتماع الإنساني ، وفيها بنود عقد وعهد الاستخلاف الإلهي للإنسان .

وعن هذا المفهوم العلماني للحرية ـ الذي يقضي ـ بعبارة عبد الله النديم ـ : "بعدم تعرض أحد لأحد في أمسوره الخاصة " ـ يقبول النديم ـ في نقده . . وفي بيان بديله الإسلامي ـ : "إن الحرية عبارة عن المطالبة بالحقوق، والوقوف عند الحدود . وهذا الذي نسمع به ونراه رجوع إلي البهيمية وخروج عن حد الإنسانية . . إنها حرية مدنية ينفر منها البهيم . . ولئن كان ذلك سائغا في أوربا، فإن لكل أمة عادات وروابط دينية أو بيتية ، وهذه الإباحة لا تناسب أخلاق المسلمين ولا قواعدهم الدينية ولاحاداتهم ، وهي لا توافق عوائد أهل الشرق ولا أديانهم . والقانون الحق هو الحافظ لحقوق الأمة من غيسر أن يجني أو يغري بالجناية عليها بما يبيحه من الأحوال المحظورة عندها . "(١) .

<sup>(</sup>١) انظر هذه النصوص في: محمد السماك [الأقليات بين العروبة والإسلام] ص ٥٧ ـ ٦٢ طبعة بيروت عام ١٩٩٠م.

<sup>(</sup>٢) مجلة [الأستاذ] العدد التاسع عشر ص ٤٣٩. والعدد الثامن والعشرون ص ٩١٢.

• بل إن تسلل القانون العلماني الغربي، واختراقه لمؤسساتنا القضائية والتشريعية، قد سبق أحيانا الاحتلال العسكري المباشر والسلطة الاستعمارية السافرة، وذلك عندما رافق تزايد «النفوذ» الاستعماري في بلادنا، وتضخم الجاليات الأجنبية فيها. . فكان تسلله هذا تمهيدا للاحتلال والاستعمار! . .

قفي مصر، على عهد الخديو سعيد [١٢٧٧ هـ ١٢٧٨ هـ ١٨٧١ مـ ١٨٥٥ م - بإنشاء صدرت «إرادة»! - في ١٢ شعبان عام ١٢٧٧ هـ ١٨ إبريل عام ١٨٥٥ م - بإنشاء محكمة تجارية [مجلس تجار] مختلط من المصريين والأجانب، ليقضي في المنازعات التجارية التي يكون الأجانب طرفا فيها» (١). . فبدأ الاختراق العلماني لمؤسسة القضاء . .

ومع تزايد النفوذ الأجنبي، أصبحت للأجانب الأغلبية في عضوية محكمة [ [قومسيون مصر] \_ ثلاثة مصريون، وأربعة أجانب (٢) ! . .

وبعد أن تعددت «المحاكم القنصلية» - التي يقضي فيها قضاة أجانب بالقانون الأجنبي، في المنازعات التي يكون أحد طرفيها أجنبيا - حتى بلغت - في ظل الامتيازات الأجنبية - سبع عشرة محكمة - «نُظمت هذه الفوضى» القانونية والقضائية عام ١٨٧٥م بإنشاء «المحاكم المختلطة» - وهي التي تقضي في المنازعات بين المصريين والأجانب «بقانون نابليون» العلماني . . وباللغة الفرنسية ، وأغلبية قضاتها أجانب ، والرئاسة فيها للأجانب . . وفي دائرتها الجزئية ، ذات القاضي الواحد ، ينفرد القاضي الأجنبي بالحكم ، وكذلك في دوائر : الأمور المستعجلة ، والوقتية ، والبيوع ، ونزع الملكية العقارية (٣)؟! . . فتم الاختراق العلماني لمؤسستي «القضاء» و «التشريع» معا . . ، إذ «لم يقتصر النظام المختلط على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بسل خول الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذي يسري على رعاباها . » (٤) . .

بل إن قاضيا هولنديا بهذه المحاكم المختلطة \_ "فان بملن" Von Bemmelen \_ قد

<sup>(</sup>١) أمين سامي باشا [تقويم النيل] المجلد الأول من الجزء الثالث. ص ١٦٠ طبعة القاهرة عام ١٩٣٦م.

<sup>(</sup>٢) عبد الرحسن الرافعي أعصر إسماعيل] ج١ ص ٤٨ ، ٨٤ ، طبعة القاهرة عام ١٩٤٨م-

<sup>(</sup>٣) المرجع السابق جـ٢ ص ٢٤٦ ـ ٢٤٦.

<sup>(</sup>٤) المرجع السابق. جمه ص ٢٤٩.

وصف القضاء القنصلي بأنه «وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء علي حقوق الضعفاء».. ووصف المحاكم المختلطة ـ وكان قاضيا بها ـ «بأنها ركن قوي من أركان السيطرة الأوربية على مصر»(١) ا

ومما له دلالة في ميادين الاختراق أن العام الذي نشأت فيه المحاكم المختلطة ما ١٨٧٥ م كان هو ذات العام الذي صدر فيه مرسوم خديو باعتماد التقويم الإفرنجي الجريجوري الأوربي الذي بدأ كالقانون الوضعي بزاحمة التقويم الوطني والحضاري . . ثم ما لبث أن غلب الذاكرة عليه (٢)! . .

ولم تجد في مقاومة هذا التسلل العلماني إلى القضاء والتشريع المصريين "صيحة التحذير" التي أطلقها الطهطاوي [١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ/ ١٠١١ م] عندما كسب [١٢٨٦ هـ، ١٨٦٩ ع] عن هذه المجالس التجارية التي رتبت في المدن الإسلامية «لفصل الدعاوي والمرافعات بين الأهالي والأجانب، بقوانين في المغالب أوربية وعقب على هذا الاختراق القانوني العلماني، قائلا: «.. مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما آخلت بالحقوق، بتوفيقها على الوقت والحالة.. ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابا مستوعبة للأحكام التجارية، كالشركة، والمضاربة، والقرض، والمخابرة، والعارية، والصلح، وغير ذلك.. إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشارعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والري، ولم تخرج الأحكام السياسية عند المذاهب الشرعية، لأنها أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع (٢)..»

<sup>(</sup>٢) تم ذلك في ٩ لا رجب عام ١٢٩٢ هـ أول سبتمبر عام ١٨٧٥ م. انظر [التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية] لمحمد مختار باشا المصري. ص ١٣٤١ . دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت عام ١٩٨٠م.

<sup>(</sup>٣) [الأعمال الكاملة] جـ ١ ص ٤٤٥، ٣٦٩، ٣٧٠. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بهروت عام ١٩٧٣م.

لم تجد «صيحة التحدير» التي أطلقها الطهطاوي، في مواجهة الاختراق العلماني لمؤسساتنا القضائية والتشريعية . . بل جاء «عموم بلوى الاختراق» عندما احتل الإنجليز مصر [١٢٩٩هـ، ١٨٨٢م] . . ففي العام التالي، عمم الاحتلال القانون الأجنبي في عموم القضاء الأهلي المصري . .

ففي ٢٤ جمادي الثانية عام ١٣٠٠هـ، ٢ مايو ١٨٨٣م صدر القانون المدني، والقانون المدني، وقانون المتجاري، وقانون التجارة البحري، وقانون المرافعات على حالها الذي كانت عليه في المحاكم المختلطة وصدرت قوانين العقوبات، وتحقيق الجنايات مع بعض التعديلات. . ولم يأت ١٢ نوفمبر عام ١٨٨٣م حتى كانت القوانين قد «تَعَلَّمَنَتُ» في القضاء الأهلي المصري (١)! . .

وإذا كان الطهطاوي قد أشار إلى أن تقنين مبادئ الشريعة الإسلامية وققه معاملاتها، قبتوفيقها على الوقت والحالة، هو تقديم للبديل الإسلامي، في مواجهة الاختراق التشريعي العلماني، فإن تلميذه محمد قدري باشا [١٢٣٧ - ١٢٣٠ هـ/ ١٣٠١ هـ/ ١٨٢١ م] قد اجتهد في تقنين هذا البديل الإسلامي، فقدم لكتبة القانون الإسلامي:

١ \_ كتاب [مرشد الحيران في معرفة أحوال الإنسان] في المعاملات الشرعية . .

٢ \_ وكتاب [قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف] . .

٣\_ وكتاب [تطبيق ما وجد في القانون المدني موافقا لمذهب أبي حنيفة] . .

٤ ـ وكتاب [الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية](٢). . مبرهنا بللك على استمرار المقاومة الإسلامية لاختراق العلمانية الغربية عقلنا القانوني ومؤسسات القضاء والتشريم في بلادنا .

#### \* \* \*

وعلى هذا الدرب، الذي ارتاده الطهطاوي «للإصلاح بالإسلام»، ولتسجديدُ دنيانا

<sup>(</sup>١) الراقعي [عصر إسماعيل] جـ٢ ص ٢٤٠ و[مصر والسودان في أوائل عهد الاستلال] ص ٦٥-٦٨ طبعة بيروت القاهرة عام ١٩٦٦م.

<sup>(</sup>٢) الزُركلي [الأعلام] طبعة بيروتُ. وسركيس [معجم المطبوعات العربية والمعربة] طبعة القاهرة عام ١٩٢٨م.

بتجديد ديننا، سار جمال الدين الأفغاني.. عندما أعلن «أن الدين هو السبب المقرد لسعادة الإنسان.. يذهب بمعتقديه في جواد الكمال.. ويصعد بهم إلى ذروة الفضل، ويرفع أعلام المدنية لبطلابها، فيظفرهم بسعادة الداريس.. وإن العلاج الناجح لانحطاط الأمة الإسلامية إنما يكون برجوعها إلى قواعد دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته، فهي متأصلة في النفوس، والقلوب مطمئنة إليه، وفي زواياها نور خفي من محبته، فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا إلى نفخة واحدة يسري نفسها في جميع الأرواح لأقرب وقت.. فإذا قاموا وجعلوا أصول دينهم الحقة نصب أعينهم، فلا يعجزهم أن يبلغوا في سيرهم منتهى الكمال الإنساني..

أما من طلب إصلاح الأمة بوسيلة سوى هذه، فقد ركب بها شططا، وجمعل النهاية بداية، وانعكست التربية، وانعكس فيها نظام الوجود، فينعكس عليه القصد، فلا يزيد الأمة إلا نحسا، ولا يكسبها إلا تعسا.. و(١)

فالإسلام هو سبيل الإصلاح، ومشروع النهضة في العالم الإسلامي لابدأن يكون إسلاميا، فبالإسلام نهضت هذه الأمة نهضتها الأولى.. وهذا هو سبيل خروجها من المأزق الحضاري الذي دخلت إليه بالتخلف الموروث والتغريب الذي جاءها من وراء الحدود، والذي يريد بالعلمانية طي صفحة الإسلام..

وما قرره الطهطاوي والأفغاني من ضرورة إسلامية المشروع الحضاري النهضوي، أكده الإمام محمد عبده، عندما انتقد النزعة الوضعية المادية للنموذج المخضاري الغربي، ولفت الأنظار إلى وسطية الإسلام، التي هي النموذج الملائم ملاءمة الفطرة السوية للإنهاض المسلمين. . فقال: «لقد ظهر الإسلام، لا روحيا مجردا، ولا جسدانيا جامدا، بل إنسانيا وسطا بين ذلك، آخذا من كل القبيلين بنصيب، فتوفر له من ملاءمة الفطرة البشرية ما لم يتوفر لغيره، وصار المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرايرة على سُلم المدنية. لقد جمع الإسلام بين الدين والشرع، فلم يعرف ما يسميه الإقرنج «ثيوكرتيك»، أي سلطان إلهي.. وفي ذات الوقت لم يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يكون كما لا للشخص، وألفة في البيت، ونظاما للملك، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها عن لم يدخل فيه (٢)»..

<sup>(</sup>١) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ص ١٧٣، ١٩٧. ١٩٩.

<sup>(</sup>٢) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج٣ ص ٢٨٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٣، ٨٨١، ٢٨٠، ٥٨٨.

فواصلت مدرسة الإحياء والتجديد الديني ـ التي قادها جمال الدين الأفغاني واصلت مدرسة الإحياء والتجديد الديني ـ التي قادها جمال الدين الأفغاني إبداعها محمد عبده ـ وحملت رسالتها [المنار] ـ للشيخ رشيد رضا [١٢٨٢ ـ ١٣٥٤ هـ/ ١٨٦٥ ـ ١٩٣٥ م] على امتداد أربعين عاما ـ واصلت رسالة المقاومة للاختراق العلماني، إلى أن حملت الرايات جماعات اليقظة الإسلامية وحركاتها، تلك التي انتقلت بهذه المقاومة بعد سقوط الخلافة [١٣٤٢ هـ، ١٩٢٤ م] ـ من إطار "الصفوة" إلى إطار "الجماهير"!..

\* \* \*

#### ا الأصول الإسلامية لرفض العكماتية

وإذا كان التصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية وهو «الخلق» دون «الرعاية والتدبير» للعالم والطبيعة والعمران الإنساني . . . وهو التصور الذي لم يناقض التصور النصراني ـ الذي ترك ما لقيصر لقيصر ، دون تدخل من الله في ما لقيصر . . . والذي دعمته فلسفة التشريع الرومانية ـ التي جعلت مقاصد التشريع تحقيق «المنافع والمصالح» الدنيوية ، دونما ربط لها بالأخلاقيات الدينية أو القيم الإيمانية أو السعادة الأخروية . . .

إذا كانت هذه التصورات والمنطلقات في الموروث الحضاري الغربي، قد فتحت الطريق أمام رد الفعل العلماني على استبداد الكنيسة واحتكار اللاهوت للدنيا والدولة والاجتماع والمعارف والعلوم، بحسبان العلمانية، التي تعزل السماء عن الأرض، وتحرر العمران الإنساني من الضوابط الدينية، وتطلق الحرية للإنسان في سياسة للجتمع كسيد للكون. . بحسبان هذه العلمانية هي الأقرب للتصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية، ولدعوة النصرانية أن نترك ما لقيصر لقيصر، ولفلسفة التشريع الروماني في تحرير القانون من القيم الإيمانية والمقاصد الشرعية. .

إذا كان هذا هو «حال القضية» في النموذج الحضاري الغربي. . فإن أمرها ليس كذلك في السياق الإسلامي . .

• فالتصور الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية يتعدى حدود الخلق للمخلوقات إلى حيث يكون الله، سبحانه وتعالى، أيضا الراعي والمدبر لكل عوالم وأمم وعمران المخلوقات..

لقد سفّه القرآن الكريم تصور الوثنية الجاهلية ـ وهو ذاته التصور الأرسطي ـ بعد سفّه القرآن الكريم تصور الوثنية الجاهلية ـ وهو ذاته التصور الأرسطي ـ بعد المراق المراق

لنطاق عمل الذات الإلهية - فهو في التصورين مجرد خالق، بينما التدبير للدنيا والعمران موكول في الأرسطية - إلى الإنسان والأسباب المودعة في الطبيعة وظواهرها - وهو - في الوثنية الجاهلية - مسوكول إلى الشسركاء والأصنام والطواغيب . .

سفّه القرآن الكرم هذا التصور عندما قال: ﴿ وَلَهْنِ سَأَلْتُهُم مِّنْ خَلَقَ السّمَوَاتُ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللّهُ قُلْ اَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّه إِنْ أَرَادَنِي اللّهُ بِعَسُرَه مَّلْ هُنْ كَاشَفَاتُ مَسْرَه أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَة هَلْ هُنْ مُمْسَكَاتُ رَحْمَتِه قُلْ حَسْبِي اللّه عَلَيْه يَتَوَكُلُ اللّه عَلَيْه يَتَوَكُلُ اللّه عَلَيْه بِيَتُوكُلُ اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه وَعَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَلَيْه اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَلَيْه اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه اللّه وَعَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَلَيْه وَعَلَيْه اللّه عَمْ اللّه عَمْ اللّه وَمَا كَانَ للله فَسَهُ وَيَصَلُ إِلَى شُركَالِهِمْ سَاءَ مَا كَانَ للله فَسُو يَصَلُ إِلَى شُركَالِهِمْ سَاءَ مَا كَانَ للله فَسُو يَصَلُ إِلَى شُركَالِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (٢) . فهذه القسمة الشبيهة بالمفهوم العلماني لشعار: «الدين لله يَحْكُمُونَ ﴾ (٢) . فهذه القسمة الشبيهة بالمفهوم العلماني لشعار: «الدين لله والوطن للجميع» السهي سوء حكم للجاهلين يسفهها القرآن ويرفضها التصور الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية . .

وفي مقابل ذلك يقدم الإسلام تصوره لنطاق عمل الذات الإلهية: خالق كل شيء.. مدبر كل أمر.. حتى ما هو مقدور للإنسان، وداخل في نطاق قدرته وإرادته وفعله، هو فيه خليفة لله، سبحانه وتعالى، يدبره الإنسان، بإرادة إلهية، وتكليف شرعي، كخليفة لله، ملتزم بشريعته، التي تمثل بنود عقد وعهد الاستخلاف، وكعبد لسيد الوجود، وليس كسيد لهذا الوجود!.. فلله \_ في التصور الإسلامي \_: «الخلق، وهالتدبير، جسيعا!.. ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ اللَّذِي خَلَقَ السَّمُواتِ وَالأَرْضَ فِي سَتَّة أَيَّامُ اسْتُوى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلاَّ مِنْ بَعْد إِذْنِه ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ فَاعْبُدُوهُ أَفَلا تَذَكُرُونَ ﴾ (٣) . . ﴿ أَلا لَهُ الْخَلُقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكُ اللَّهُ رَبُ الْعَالَمِينَ ﴾ (٤) . . ﴿ قَالَ فَمَن رَبُّكُما يَا مُوسَىٰ (٤) . . فليس التصور يا مُوسَىٰ (٤) قَالَ رَبُنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمُ هَدَىٰ ﴾ (٥) . . فليس التصور يا مُوسَىٰ (٤) قَالَ رَبُنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمُ هَدَىٰ ﴾ (٥) . . فليس التصور يا مُوسَىٰ (٤) قَالَ رَبُنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمُ هَدَىٰ ﴾ (٥) . . فليس التصور يا مُوسَىٰ (٤) قَالَ رَبُنَا اللَّذِي أَعْطَىٰ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمُ هَدَىٰ ﴾ (٥) . . فليس التصور يا مُوسَىٰ (٤) قَالَ رَبُنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمُ هَدَىٰ ﴾ (٥) . . فليس التصور يا مُوسَىٰ (١٤) قَالَ رَبُنَا اللَّذِي أَعْطَىٰ كُلُ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمُ هَدَىٰ ﴾ (٥) . . فليس التصور يا مُنْ اللّٰهُ اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَاللّٰهُ وَلَكُمُ اللّٰهُ وَاللّٰهُ وَالْهُ وَاللّٰهُ وَالْهُ وَاللّٰهُ وَالْهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ اللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰ

<sup>(</sup>۱)الؤمو: ۳۸.

<sup>(</sup>٢) الأنعام: ٣٦١ .

<sup>(</sup>٣) يونس: ٣.

<sup>(</sup>٤) الأعراف: ٤٥.

<sup>(</sup>٥) طه: ٩٤، ٥٠.

الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية بالذي يحدد نطاق عمل الله في الخلق وحده ، محررا الطبيعة والعالم والاجتماع والإنسان من معالم وضوابط التدبير الإلهي والرعاية الإلهية لعوالم المخلوقات. . فكل شيء ، في هذا التصور الإسلامي ، هو لله ، حتى ما هو للإنسان فهو له بحكم الاستخلاف والوكالة والنيابة لله ﴿ قُلْ إِنَّ عَمَلايي وَنُسكي وَمَحْيَاي وَمَمَاتِي لله رَبّ الْعَالَمِينَ ( ١٠٠٠ لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلكَ أُمِرتُ وَأَنَا أُولُ الله المسلمين ﴾ (١٠ ـ وكفى بهذه الآية وحدها معبرة عن إيمان المسلم بالحضور والتدبير الإلهي في كل شيء حتى لتبلغ الحرية الإنسانية ذروتها إذا بلغ المؤمن ذروة العبودية للها الم ١٠٠٠ . .

لقداستأثر، سبحانه، بالخلق والأمر - أي بالإيجاد والتدبير جميعا ... واستخلفنا في استعمار الأرض، فجعل لنا الشورى في الأمر والتدبير للعمران، والإرادة والقدرة والاستطاعة لإقامة الدين وصناعة العمران وصياغة الحياة وتحديد مسارات التواريخ، كخلفاء لله ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾ (٢) . . ﴿ أَطِيعُوا اللّهُ وَأَطِيعُوا الرّسُولُ وَأُولِي الأَمْرِ منكُمْ ﴾ (٤) . . ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوفِ أَذَاعُوا بِهُ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ منهُمْ ﴾ (٥) . . منهُمْ لَعَلَمهُ اللّهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ

هكذا يقطع التصور الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية الطريق على العلمانية، فمحال أن يجتمع ويتوافق في قلب المسلم تصور الله مدبرا لكل شيء وراعبا لكل أمر، مع تصور عزل السماء عن الأرض، وتحرير العسمران الإنساني من ضوابط وحدود تدبير الله..

• وكما تميز ميراثنا الحضاري عن الميراث الحضاري الغربي ، في تصور نطاق عمل الذات الإلهية ، ومن ثم في مكانة الإنسان في هذا الوجود . . كذلك تميزت

<sup>(</sup>١) الأنعام: ٢٦٧، ٣٢١.

<sup>(</sup>٢) آل عمران: ١٥٩.

<sup>(</sup>٣) الشورى: ٣٨.

<sup>(</sup>٤) ألنساء: ٥٩.

<sup>(</sup>٥) ألنساء: ٨٣.

فلسفة التشريع في النسق القانوني الإسلامي ـ سواء في مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها وحدودها ومقاصدها ـ . والتي هي «وضع إلهي» ـ أو في فقه معاملاتها ـ الذي هو إبداع الفقهاء المسلمين المحكوم بمبادئ الشريعة وقواعدها وحدودها ومقاصدها . . تميزت فلسفة الإسلام في التشريع عندما ربطت «المنفعة» بسالا خلق» و «المصلحة» به المقاصد الشرعية» و «سعادة الدنيا» بسالنجا يوم الدين». فأغلقت هذه الفلسفة التشريعية الإسلامية الطريق أمام القانون الوضعي العلماني ـ مانعة إمكان تعايشه مع النسق التشريعي الذي يحكم سلطات الأمة في التمقين بسيادة حاكمية الوضع الإلهي لحدود الشريعية ومبادئها وقواعدها ومقاصدها . «فالمصلحة» التي يتغياها القانون الإسلامي هي «المصلحة الشرعية المعتبرة» وليست مطلق «المصلحة» . و «المنفعة» التي يريد الفقه الإسلامي جلبها ليست اللذة أو الشهوة أو مطلق المنفعة ، بالمعايير الدنيوية الخالصة للدنيا ، ذلك لأن المسلم لا يحض ربه «صلاته» و «نسكه فقط ، وإنما يحضه ، مع الصلاة والنسك ، جماع المحيا والمات ﴿ قُلْ إنْ صَلاتِي وَنُسكي وَمَحْيَايَ وَمَاتِي للّه رَبّ الْعَالَمِينَ (الآنعام : ١٦٢ ، ١٦٣ ) . .

وهذه الحقيقة من حقائق تميز فلسفة التشريع والتقنين الإسلامية عن نظيرتها الرومانية والغربية، هي بما أجمع عليه أهل العلم، مسلمين وغير مسلمين. ويكفي أن نشير إلى شهادة مستشرق حجة في القانون الغربي العلماني وفي الفقه الإسلامي، هو قداقيد دي سانتيلانا» David de Sautillana [١٩٣١ - ١٩٣١م]، فهو يقول عن فلسفة التشريع في القانون الوضعي الغربي: «إن معني الفقه والقانون بالنسبة إلينا وإلى الأسلاف: مجموعة من القواعد السائدة التي أقرها الشعب، إما رأسا أو عن طريق عثليه. وسلطانه مستمد من الإرادة والإدراك وأخلاق البشر وعاداتهم».

فهو قانون «دنيوي، \_ أي «علماني، \_ خالص للدنيوية . .

ويستطرد «سانتيلانا»، مقارنا هذه الفلسفة العلمانية بالفلسفة الإسلامية في التشريع، فيقول: «.. إلا أن التفسير الإسلامي للقانون هو خلاف ذلك.. فالخضوع للقانون الإسلامي هو اجب اجتماعي وفرض ديني في الوقت نفسه، ومن ينتهك

حرصته لا يأثم تجاه النظام الاجتماعي فقط، بل يقترف خطيئة دينية أيضا. فالنظام القضائي والدين، والقانون والأخلاق، هما شكلان لا ثالث لهما لتلث الإرادة التي يستمد منها المجتمع الإسلامي وجوده وتعاليمه، فكل مسألة قانونية إنما هي مسألة ضمير.. والصبغة الأخلاقية تسود القانون لتوحد بين القواعد القانونية والتعاليم الأخلاقية توحيدا تاما.. والأخلاق والآداب، في كل مسألة، ترسم حدود القانون.. فالشريعة الإسلامية شريعة دينية تغاير أفكارنا أصلا (۱)!..

وذات الحقيقة يؤكد عليها المستشرق السويسري «مارسيل بوازار»، الذي ينبه على تميز القانون الإسلامي عن القانون الوضعي العلماني في المصدر. . وفي المقاصد. . فيقول: «ومن المفيد أن نذكر فرقا جوهريا بين الشسريعة الإسلامية والتشريع الأوربي الحديث، سواء في مصدريهما المتخالفين أو في أهدافهما النهائية. فمصدر القانون في الديمقراطية الغربية هو: إرادة الشعب، وهدفه: النظام والعدل داخل المجتمع. أما الإسلام، فالقانون صادر عن الله، وبناء عليه يصير الهدف الأساسي الذي ينشده المؤمن هو البحث عن التقرب إلى الله، باحترام الوحي والتقيد بهد. فالسلطة في الإسلام تفرض عددا من المعايير الأخلاقية.. بينما تسمح في الطابع الغربي أن يختار الناس المعايير حسب الاحتياجات والرضبات السائدة في عصرهم..»(٢).

وهكذا تحول الفلسفة المتميزة للتشريع الإسلامي بين المسلم وبين قبول القانون الرضعي العلماني - كما يحول التصور الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية، ولمكانة الإنسان في الكون، بين المسلم وبين قبول العلمانية جملة وتفصيلا - . .

#### 张 张 张

ولأن هذه هي حقيقة تميز النسق الفكري الإسلامي - المنطلق من البلاغ القرآني

<sup>(</sup>١) سانتيلانا [الفانون والمجتمع] - بحث في كتاب [ترات الإسلام] ص ٤١١، ٤٣٨، ٤٣١. ترجمة جرجيس فتح الله. طبعة بيروت عام ١٩٧٢م.

<sup>(</sup>٢) لواء أحمد عبد الوهاب [الإسلام في الفكر الغربي]-نصوس-ص ٨١-٨٣. طبعة القاهرة عام ١٩٩٣.

ومن البيان النبوي لهذا البلاغ ـ كانت جذور المقاومة الإسلامية لانفلات «الدولة» من «الدين» ولتحرر «المجتمع» من «الشريعة» أبعد في تراثنا الإسلامي من المواجهة مع العلمانية الغربية الوافدة إلينا في ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة. .

• فالتعاقد الدستوري، الذي تقوم به «الدولة» ليس مجرد تراض بين «المحكومين» و«الحاكمين» حما هو حاله في الفكر السياسي الوضعي - وإنما لابد في هذا الشعاقد الدستوري، كي يكون إسلاميا، من أن تكون المرجعية فيه دينية - لله والرسول - أي للوحي الإلهي والسنة النبوية - . . فإسلامية الدولة، وإسلامية التعاقد الدستوري الذي تتأسس عليه، مبدأ شرعي، ووضع إلهي ثابت. تحدث عنه القرآن الكريم في آيات سورة النساء : ﴿ إنَّ اللّه يَأْمُركُمْ أَن تُودُوا الأمانات إلى أهلها وإذا عكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن اللّه نعماً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً (٤٠) يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فيان تعارعهم في شيء في شيء ألى الله والرسول إن كتم تومنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً (٤٠) ألم تر إلى الله والرسول إن كتم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاعوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً هود).

١ . فعلى ولاة الأمر أداء الأمانات لأهلها والحكم بالعدل بين الناس. .

٢ ـ ولقاء ذلك لهم طاعة المؤمنين. .

٣. وطاعة المحكومين لأولى الأمر تالية لطاعة الجميع لله وللرسول، أي للكتاب والسنة . .

٤ ـ وشرط تحقق واكتمال الإيمان الديني، بالله واليوم الآخر، أن تكون مرجعية هذا
 التعاقد الدستوري هي الكتاب والسنة. . وإلا كان هذا الإيمان زعما وادعاء،
 لأنه إن لم تكن المرجعية في الدولة لله والرسول، فهي للطاغوت!.

هكذا حسم القرآن المرجعية الإسلامية للدولة الإسلامية .

ولقد صاغ رسول الله على الله على الله على الله على التعاقد الدينية في التعاقد الدستوري على إقامة الدولة صاغه المادة الدستوري على إقامة الدولة صاغه المادة في أول دستور الأول دولة إسلامية في

<sup>(</sup>١) النسام: ٨٥ ـ ٠٢.

«الصحيفة» التي مثلت دستور دولة المدينة منصت على: «.. وما كان بين أهل هذه الصحيفة من اشتجار يُخشى فساده، فمرده إلى الله وإلى محمد..»(١).

وأكد ذلك الخليفة الأول أبوبكر الصديق فطف ، في أول خطاب له عقب اختياره والبيعة له بالخلافة ، فقال: قاطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم».. فبلغ الربط بين إسلامية الدولة ببجعل المرجعية الدينية شوط قيام واستمرار التعاقد الدستوري على إقامتها في التجربة التاريخية التي يقيس عليها المسلمون بلغ هذا الربط في الحسم والوضوح هذا الحد الذي ميز دولة الإسلام عن كثير من الدول التي عرفتها كثير من الأنساق الفكرية الأخرى . .

# لقد عرف التاريخ الإنساني:

١ ــ دول الاستبداد، التي تحكم بالهوى والشهوة والقوة. .

٢ ـ ودول الكهانة الدينية ، والعصمة المقدسة ، والحكم بالحق الإلهي . . وفيها
 زعم الحكام النيابة عن السماء ، مسقطين الأمة من الحسبان . .

٣- ودول السياسة العقلانية - ومنها الدول العلمانية - التي يدبر حكامها مجتمعاتها بسياسة العقل والمصلحة المتحررة من المرجعية الدينية . . وديمقراطيات هذا النمط من الدولة ، ينوب فيها الحكام عن الأمة ، مسقطين الدين والشريعة الإلهية من مرجعية السياسة والتدبير . .

3 - أما الدولة الإسلامية ، فإنها غط متميز وفريد . . فهي إسلامية المرجعية ، ومدنية النظم ، التي تقاس إسلاميتها بمدى تحقيقها للمبادئ والمقاصد الشرعية . . وفيها تجتمع المرجعية الدينية - سيادة الشريعة - وسلطة الأمة - المستخلفة لله - ونيابة الدولة عن الأمة . . وبذلك تبرأ من سلبيات دول الكهانة الدينية والدول العلمانية جميعا . .

وكما استقر هذا التميز للدولة الإسلامية في أصول ديننا، وفي دولة النبوة والخلافة الراشدة. . فلقد استقر كذلك في الفكر الإسلامي، السابق على ظهور العلمانية الغربية، وعلى عصر اختراقها لعالمنا الإسلامي، وعلى تصدي فكرنا الإسلامي الحديث لهذا الاختراق . .

<sup>(</sup>١) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] ص ٢٠. جمعها وحققها: د. محمد حميد الله الحيدر آبادي. طبعة القاهرة عام ١٩٥٦م.

ورحم الله ابن خلدون [٧٣٢-٨٠٨هـ/ ١٣٣٢ -١٤٠٦م] - فيلسوف العمران الإسلامي والإنساني - الذي صاغ كل ذلك، في دقة ووضوح، وهو يتحدث عن أنواع الحكم وفلسفات الدول، فقال:

ق. ولما كانت حقيقة الملك: أنه الاجتماع الضروري للبشر. . وجب أن يُرجع
 في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها .

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة و بصرائها كانت ساسة عقلية.

وإذا كانت مفروضة من الله، بشارع يقررها ويشرعها، كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدتيا وفي الآخرة.

وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط.. فالمقصود بهم إثما هو دينهم المفضى بهم إلى السعادة في آخرتهم.. فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة، حتى في الملك، الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني، فأجرته على منهاج الدين ليكون الكل محوطا بنظر الشارع.

فما كان من الملك بمقتضى القمهر والتمغلب، فجور وعدوان، ومذموم عند الشرع، كما هو مقتضى الحكمة السياسية.

وما كان منه بمقتضى السياسة وأحكامها فملموم أيضا، لأنه نظر بغير نور الله: 

ه و مَن لُمْ يَحْعَلِ اللهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُورٍ ﴾ (١) ، لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم. وأعمال البشر كلها عائلة عليهم في معادهم، من مُلك أو غيره. وأحكام السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط في يعلمون ظاهرًا مِن المحياة الدنيا ﴾ (٢) . ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم، فوجب بحقتضى الشراقع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم، وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم، وهم الخلفاء.

فقد تبين لك من ذلك . . أن:

<sup>(</sup>١) النور: ٤٠ .

<sup>(</sup>٢) الروم: ٧.

- (١) الملك الطبيعي: هو حمل الكافة علي مقتضى الغرض والشهوة.
- (٢) والسياسي: هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار.
- (٣) والخلافة: هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلي اعتبارها عصالح الآخرة، فهي، في الحقيقة: خلافة، من صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به..»(١).

فالدولة العلمانية هي التي تسوس المجتمع «بمقتضى السياسة العقلية» التي تتغيا

بينما الدولة الإسلامية ، هي التي تنطلق من الشرع ، لتتغيا صلاح الدنيا والآخرة جميعا . .

فالأولى تنظر بنظر «العقل المجرد عن الشرع» . . بينما الثانية ـ الإسلامية ـ تنظر «بالعقل في الشرع» . . وكسما يقول الإسام الغزالي [ ٥٠٥ ــ ٥٠٥هـ/ ٥٠١ ـ الامام الغزالي [ ٢٥٠ ـ ٥٠٥ هـ/ ٥٠١ ـ الامام الغزالي [ ٢٠١١ م] «فإن العقل مع المشرع نور على نور» (٢) ا

### \* \* \*

تلك هي «العلمانية»: التوجه.. والنشأة.. والملابسات..

وهكذا كان وفودها إلى عالم الإسلام، في ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة . . واختراقها لمؤسسات القضاء والتشريع في بلادنا . .

وهذا هو موقف الإسلام والمفكر الإسلامي منها، سواء في اجتهادات تيار الإحياء والتجديد الحديث. أو في الأصول والمنطلقات الإسلامية . أو في إبداع فكرنا الإسلامي الوسيط. .

<sup>(</sup>١) [المقدمة] ص ١٥٠، ١٥١. طبعة القاهرة عام ١٣٢٢هـ.

<sup>(</sup>٢) [الاقتصاد في الاعتقاد] ص ٣. طبعة القاهرة محمود على صبيح.

## ٥ نجاحات العلمانية في بلادنا

أما الذين انبهروا من مثقفينا المحدثين بالعلمانية الغربية، فتبنوها ودعوا إليها وإلى سلوك طريقها في نهضتنا، كما حدث للغربيين في نهضتهم الحديثة . . وقالوا عن علاقة الدين بتدبير الدولة والمجتمع والعمران .

«يا بعد ما بين السياسة والدين..»(١).

و «إن السيساسية شيء والديس شيء آخر.. وإن وحدة الديس ووحدة الليغة الليغة لا تصلحان أساسا للوحدة السياسية والاقواما لتكوين الأوطان» (٢).

فلقد كانوا هم الذين نظروا إلى إسلامنا عنظار نصراني - قسووا - في علاقة الذين بالدولة والسياسة - بين الإسلام والنصرانية . . كما نظروا إلى تراثنا وحضارتنا ، وإلى «العقل الشرقي والمسلم» الذي أبدع هذا التراث وصنع هذه الحضارة ، عنظار غربي . . فرأوا الخلافة الإسلامية «كهانة مستبدة تحكم بالحق الإلهي المقدس» ورأوا في العقل المسلم عقلا يونانيا منذ القدم ، وبعد التدين بالإسلام ، لأن القرآن عندهم - كالإنجيل . . والإسلام - عندهم - كالنصرانية . . ومحمد والله أو تدبير الاجتماع أو بناء العمران؟ ! . .

لقد «ضُريت» عقولهم في «مصنع الفكر الغربي»، فقالوا:

إن العقل الشرقي هو ـــ كالعقل الأوربي ــ مردّه إلى عناصر ثلاثة:

الحضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسقة وفن.

وحضارة الرومان وما فيها من سياسة وفقه.

. والمسيحية وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان. ٥.

<sup>(</sup>١) على عبد الرازق [الإسلام وأصول الحكم] ص ٦٩ طبعة القاهرة عام ١٩٢٥م.

<sup>(</sup>٧) د. طه حسين [مستقبل الثقافة في مصر] جدا ص ١٦، ١٧. طبعة القاهرة عام ١٩٣٨م.

وكما لم يغير الإنجيل من الطابع اليوناني للعقل الأوربي.. فكذلك القرآن، لم يغير من الطابع اليوناني للعقل الشرقي، لأن القرآن إنما جاء متمما ومصدقا لما في الإنجيل (١).. وإن الحضارة العربية والحضارة الفرنسية يقومان على أساس واحد، هو في نهاية الأمر الحضارة اليونانية اللاتينية»(٢)؟ 1

لقد شوهت المناهيج الغربية رؤاهم، وزيفت وعيهم، فرأوا إسلامنا نصرانية . . وخلافتنا كهانة . . وقرآننا إنجيلا . . وشريعتنا قانونا رومانيا . . ومن ثم رأوا «الحل العلماني» هو طريقنا إلى النهوض، كما كنان حاله في سياق النهضة الأوربية الحديثة . .

وإذا كان هذا "التغرب" أمرا قابلا "للتفسير"، دون "التبرير". . فإن الأمر الذي يبلغ في الغرابة حد "الكارثة" هو الموقع الذي قادت إليه العلمانية بعضا من مثقفينا الذين تمذهبوا بجذهبها . . موقع التبعية للحضارة الغربية الغازية ، والولاء للمركزية الغربية العنصرية . . بل وإعلان التسليم والاستسلام لإرادة الغرب في استلابنا واحتواتنا وإلحاقنا بنموذجه الحضاري "في الإدارة . والحكم . . والتشريع" . . وإلا فماذا تعنيه كلمات الدكتور طه حسين [ ٢٠٣١ ـ ١٣٩٣هم ، واسير سيوتها في الإدارة القد "التزمنا أمام أوربا أن نذهب مذهبها في الحكم، ونسير سيوتها في الإدارة، ونسلك طريقها في التشريع . التزمنا هذا كله أمام أوربا. وهل كان إمضاء معاهدة ونسلك طريقها في الاستقلال ـ [عام ١٩٣٦م] ـ إلا المتقلال ـ [عام ١٩٣٦م] ـ إلا المتقلال مريحا قاطعا أمام العالم المتحضر بأننا سنسير سيرة الأوربين في الحكم والإدارة والتشريع؟ "(٣).

إن هذا «الاعتراف» العلماني «بالالتزام» بما ألزمنا به الغرب، من أن «نسيسر سيرة الأوربيان في الحكم والإدارة والتشريع».. ينقل قضية تبني العلمانية في بلادنا إلى مستوى آخر.. فالقضية تتجاوز أحيانا دائرة الاختلاف في الفكر، لتصب بوعي أو بغير وعي في خانة التفريط في الاستقلال!..

وإذا كان الدكتور طه حسين قد تجاوز هذا الانبهار بالغرب، والالتزام بما سعت

<sup>(</sup>١) د . طه حسين [مستقبل الثقافة في مصر] جدا ص ٢٩، ٢١، ٢٢.

<sup>(</sup>٢) د. طه حسين [من الشاطئ الأخر]\_ تصوصه الفرنسية التي جمعت وترجمت بعد وفاته - جمعها وترجمها: عبد الرشيد الصادق المحمودي. ص ١٩١، ١٩٢. طبعة بيروت عام ١٩٩٠م.

<sup>(</sup>٣) [مستقبل الثقافة في مصر] جــ ص ٣٦، ٣٧.

أوربا إلى إلزامنا به (١). . فإن كلماته هذه تذكرنا بكلمات موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام جمال الدين الأفغاني ، التي قال فيها :

«لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها.. وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم (٢) ١٩٤٠..

فإسلامية الدولة.. وإسلامية القانون، فضلا عن أنهما من فرائض الإسلام، فإنهما من معالم الاستقلال الحضاري للأمة الإسلامية ولديار الإسلام.

#### \* \* \*

## والعلمنة بواسطة الأقليات،

ورغم أن الفتوحات الإسلامية هي التي أنقذت نصارى الشرق من الإبادة التي مارسها ضدهم الرومان والبيز نطيون على امتداد ستة قرون . . حتى لقد جعلت هذه الفتوحات من «النصرانية: هبة الإسلام» . . كما فتحت هذه الفتوحات أبواب المدن الشرقية \_ بما فيها القدس \_ أمام اليهود ، بعد الإبادة والطرد والسبي ، وبعد أن كان مطلب أهل القدس \_ يوم فتحها عام ١٥هـ ، ٢١٦م \_ من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب : أن لا يسكن بها أحد من اليهود أو اللصوص ا . .

ورغم أن التسامح الديني الذي تميّز به الشرق عن الغرب قد بدأ بالإسلام، لأنه وحده الذي يؤمن أهله بكل النبوات والرسالات والكتب السماوية والشرائع الإلهية، ويحترم ويقدس كل مقدسات أبناء كل الملل والنحل الأخرى، انطلاقا من فلسفته في التعددية، التي يراها سنة من سنن الله وقانونا كونيا لا تبديل له ولا تحويل: هو ولو شاء ربك لجعل الناس أمنة واحدة ولا يُوالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إلا من رحم ربك ولذك خلقهم هه (٣).

<sup>(</sup>۱) انظر كتابنا [ الإسلام والسياسة] ص ١١٨ ـ ١٣١٠ . طبعة القاهرة عام ١٩٩٣م. وكتابنا [الإسلام بين التنوير والتزوير] ص ١٥٨ ـ ١٨٠ . طبعة القاهرة عام ١٩٩٥م.

<sup>(</sup>٢) [الأعمال الكاملة بحمال الدين الأفغاني] ص ١٩٦، وراسة وتحقيق: د. محمد عمارة طبعة القاهرة عام ١٩٢٧م،

<sup>(</sup>٣) هود: ١١٨ ، ١١٩ .

ورغم خلو تاريخ الشرق الإسلامي من أية حروب دينية ، لأن الإيمان الإسلامي هو «تصديق قلبي يبلغ مرتبة اليقين» ، ولا يتأتى بالإكراه ، يل ولا بالترهيب: ﴿لا إِكْرَاهُ فِي الدِّينِ قَد تُبيَّنَ الرُّشَدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ (١) ، ولأن شريعة الإسلام قد قررت للمخالفين في الدين ، منذ دولة النبوة : «أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم "(٢) . .

على حين امتدت الحروب الدينية داخل النصرانية الغربية ذاتها - بين الكاثوليك والبروتستانت \_ أكثر من قرن، أبيد فيها ٤٠٪ من شعوب وسط أوربا ا (٢٠) . . فخلت المجتمعات الغربية، عندما سادت فيها النصرانية، من التعددية الدينية - .

رغم كل ذلك، جاءت الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة إلى عالم الإسلام، لتحول الأقليات الذينية والقومية من لبنات في جدار الأمن الوطني والقومي والحضاري إلى ثغرات اختراق. ومن جزء أصيل في بناء الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية إلى "ڤيتو" - صوت معارضة - وورقة ضغط، وعقبة كأداء في وجه الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، مع أن هذه الأقليات قد عاشت جزءا أصيلا من الأمة، وحافظت على عقائدها في ظل حاكمية الشريعة الإسلامية أكثر من ثلاثة عشر قرنا، أسهمت فيها مع الأغلبية المسلمة في بناء الحضارة الإسلامية . ولم تشعر هذه الأقليات، طوال ذلك التاريخ، بأن الشريعة الإسلامية تنتقص شيئا من تدينها بما تدين، لأن شرائع هذه الأقليات ليس فيها فقه معاملات مدنية . . فالشريعة الإسلامية ليست بديلا لشريعة مدنية نصرانية، وإنما هي بديل للقانون الوضعي العلماني الذي جاء به الغزاة القاهرون للأغلبيات والأقليات جميعا! . . .

#### 张张张

وإذا كان التغريب قد نجح في علمنة شرائح هامشية من المسلمين، فلقد حقق نجاحات أكبر وأخطر في نطاق وإطار الأقليات. .

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٥٦.

<sup>(</sup>٢) [مجموعة الوثائق السياسية للمهد النبوي والخلافة الراشدة].. من كتاب رسول ألمه، عظي الى تصارى نجوان. ص ١٩٥٦. تحقيق: د. محمد حميد الله الحيدر أبادي. طبعة القاهرة عام ١٩٥٦م. (٣) انظر كتابنا [الإسلام والآخر] ص ١٤٧. طبعة القاهرة عام ٢٠٠١م.

فمنذ بدايات الغزوة الأوربية الحديثة للشرق، أعلن بونابرت [١٧٦٩ - ١٨٢١م] - وهو في طريقه إلى غزو مصر أنه سيجند عشرين ألفا من أبناء الأقليات، ليكونوا عونا لحملته الفرنسية على الشرق، وأداة لتغريب عالم الإسلام. .

ولقد تجحت الحملة الفرنسية على جبهة الأقباط النصارى في مصر، فتكون فيلق قبطي ... من «أرذال القبط»، كما يقول الجبرتي .. بقيادة المعلم يعقوب حنا [١١٥٨ - ١١٥٨ ميا الفرنسي .. وعهد إليه الجنرال «كليبر» [١١٥٣ - ١١٨٠ ميا كما يقول الجبرتي .. «أن يفعل بالمسلمين ما إليه الجنرال «كليبر» [١٧٥٣ - ١٨٠٠ ميا كما يقول الجبرتي .. «أن يفعل بالمسلمين ما يشاء! .. حتى تطاولت النصارى، من القبط ونصارى الشوام، على المسلمين بالسب والضرب، ونالوا منهم أضراضهم، وأظهروا حقدهم، ولم يبقوا للصلح مكانا! وصرحوا بانقضاء ملة المسلمين وأيام الموحدين (١١)»!!

وبعد هزيمة جيش الحملة الفرنسية ، ورحيل الخونة في ركاب جيش الغزاة عام [٢١٦٦هـ، ١٨٠١م] لم تنته أحلام الذين سعوا لطي صفحة الإسلام وشريعته ، وإنما ذهبت بقاياهم التي سموها «الوفد المصري» بقيادة «نمر أفندي» إلى باريس، طالبين تأييد نابليون ، وعارضين عليه الولاء ، ومتعهدين له بالعمل علي «التشريع لمصر التشريعات والنظم التي ترضى عنها فرنسا»! . . بل وعارضين أيضا تسخير الكنيسة المصرية لتكون أداة تحقيق لأحلام فرنسا الاستعمارية في قلب إفريقيا! (٢) . .

فبدأت منذ ذلك التاريخ جهود الاستعمار لكسب الأقليات إلى العلمانية . . وحققت هذه الجهود ، بواسطة مدارس الإرساليات الفرنسية \_ وخاصة في لبنان \_ أخطر مما حققته الجيوش الغازية ! . فرأينا من خريجي تلك المدارس : أول من بشر بالعلمانية الغربية \_ فرح أنطون حام [1791 - 1780 - 1781 - 1900] من بشر بالوضعية والمادية والإلحاد \_ شبلي شميل [1771 - 1700] هـ [1770 - 1700] من دعا إلى إحلال العاميات محل العربية الفصحي \_ أمين شميل [1781 - 1700] . [1800] .

<sup>(</sup>١) الجبرتي [عجائب الآثار في التراجم والأخبار] ج٥ ص ١٣٦، ١٣٦. تحقيق: حسن محمد جوهر، عمر الدسوقي، السيد إبراهيم سالم. طبعة القاهرة عام ١٩٦٥م.

<sup>(</sup>٢) د. أحمد حسين الصاوي [المعلم يعقوب بين الحقيقة والأسطورة] ص ١٣٩، ١٣٠ طبعة القاهرة عام ١٩٨٦م.

وتكررت هذه المحاولات الاستعمارية بواسطة «المدفع» و «الفكر». في بلاد المغرب العربي، فتخلق التيار «الفرنكفوني» المعادي للشريعة الإسلامية واللغة العربية ليكون العقبة الكبرى أمام البعث الإسلامي، والدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.. فتحولت هذه الأقليات إلى «فيتو» بيد الاستعمار والهيمنة الغربية على رغبة الأغلبية الساحقة من الأمة في أن تُحكم بالقانون الذي تريد، رغم أن هذا حق فطري من حقوق الإنسان، بمنطق الديمقر اطية الغربية التي يدّعون الانحياز إليها الـ..

#### 梁 梁 梁

لكن هذه النجاحات العلمانية على جبهة الأقليات لم تكن عامة لكل أبنائها . . فكثيرون من «البربر» هم الذين جاهدوا وقادوا ، ولا يزالون ، في سبيل أسلمة النهضة وعروبتها . . ومن غاذج ذلك :

• إمام الحركة الإصلاحية، وأبو العروبة والإسلام في الجرائر التسيخ عبدالحميدبن باديس [١٣٠٥ ـ ١٣٥٩ م] . .

- وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. .
- ودور الأمازيغ ـ قيادات ومقاتلين ـ في الثورة الجزائرية . .
  - ودور حزب الاستقلال بالمغرب العربي . .

وغير ذلك من الشواهد الصادقة على ولاء وانتماء الأقليات إلى شريعة الإسلام. .

• وفي مصسر، تعددت وتوالت المواقف المفكرية والعملية التي أعلنت وتعلن أننا أمة واحدة، تتميز وتمتاز بالمتنوع الوطني والقومي واللايني، في إطار وحدة المرجعية الحضارية الإسلامية، وأن إسلامية حضارتنا إذا كانت دينا وثقافة وقيما بالنسبة للمؤمنين بالإسلام.. وهم الأغلبية الساحقة منان هذه الإسلامية الحضارية هي ثقافة وقيم بالنسبة للأقليات غير المسلمة، وأن المعربية إذا كانت لغة الدين والقوم بالنسبة للمسلمين العرب، فهي لغة الدين بالنسبة للأقوام غير العرب في الوطن العربي،

وهي لغة القوم والشقافة والتراث بالنسبة للأقليات غير المسلسة في الوطن العربي.. وأن فسقه المعاملات الإسسلامي هو القسانون الوطني والمقسومي والحضساري لكل أبناء الأمة، على اختلاف عقائدهم الدينية، لأن هذا الفقه والقانون هو المقابل والبديل لقانون الغيزاة \_ فقه نابليون \_ فالاحتكام إلى القانون الإسلامي هو، في حقيقته، تحريس للعقسل العربسي والمسلم من التبعية والتغريب والاستلاب الحضاري، وبدونه لا تكتمل مهام ثورة التحرر الوطني من الاستعمار.. فمثله كمثل تحرير الأرض، هو مهمة وطنية جامعة بالنسبة لكل الأمة على اختلاف عقائدها المدينية وتنوعاتها القومية.. إن فقيه الإمام الشافيعي [٥٠٠ .. ٢٠٤ ... ٧٦٧ .. ٢٨٠] هو قانون وطني للنصراني المصري.. وإن فقه أبي حنيقة [٨٠ ــ ١٥٠هــ/ ٩٩ ــ ٧٦٧م] هو القانون الوطني بالنسبة للنصراني العراقي.. وذلك فيضلا عن أن هذا النفقيه الإسلامي هو المعبر عن منظومة القيم التي اتفقت وتتفق فيها كل الملل والشرائع الدينية القائمة في عالم الإسلام.. فمثله كمثل اللغة و الثقافة ــ لأنه جزء من الثقافة الوطنية والقومية، مكتوب بلغة هذه الثقافة ... ومن ثم فإن الولاء له والانتماء إليه هو جزء من الولاء والانتماء للوطن والهوية والتباريخ والتراث.. وفوق ذلك ومعه، فإنه الحليسة التي تتزين بها أستنا وتتميز، بل وتباهي غيرها من الأمم، عند المقارنة بين عبقريات الأمم في التشريع والتقنين..

ومن هذا المنطلق، قرأنا ونقرأ لمفكرين وقادة وسياسيين من الأقباط النصارى كلمات نفيسة وعميقة، عبروا فيها وبها عن وحدة الولاء والانتماء لمرجعية الشريعة الإسلامية، وعن رفض التبعية والذوبان في النموذج العلماني الغربي، وذلك من مثل:

• المفكر والسياسي والقائد الوطني مكرم عبيد باشا [١٣٠٧ - ١٣٨٠هـ/ ١٨٨٩ - ١٩٨١ م.] الذي قال، باسم أقباط مصر: «نحن مسلمون وطنا، ونصارى دينا. اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن أنصارا.. واللهم اجعلنا نحن نصارى لك، وللوطن مسلمين (١٠).

<sup>(</sup>١) د. محمد عمارة [الإسلام والسياسة: الردعلي شبهات العلمانيين] ص ١٥٠ طبعة القاهرة عام ١٩٩٧م. و[الأقليات بين العروبة والإسلام] ص ٧٧.

• وبابا الأقباط الأرثوذكس الشنودة الثالث الذي قال في المعلن من آرائه عن تطبيق الشريعة الإسلامية بمصر ، بمناسبة استبيان أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية اتضح من نتائجه انحياز أغلبية الأقباط لتطبيق الشريعة . قال اشنودة : "إن الأقباط في ظلل حكم الشريعة الإسلامية يكونون أسعد حالا وأكثر أمنا ، ولقد كانوا كللك في الماضي ، حينما كان حكم الشريعة هو السائل . نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل الهم ما لنا وعليهم ما علينا » . إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن ، وتطبقها علينا . ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة ، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ، ولا نرضى بقوانين الإسلام »؟ ا (١) .

• والأنبا موسى - أسقف الشباب بالكنيسة الأرثو ذكسية المصرية - هو القائل: النحن، كأقباط لا نشعر أننا أقلية، لأنه ليس بيننا وبين إخواننا المسلمين فرق عرقي الإثني الأننا مصريون، وأتجاسر وأقول: كلنا أقباط، بمعنى أنه يجري فينا دم واحد من أيام الفراعنة، ووحدة المسألة العرقية تجعلنا متحدين مهما اختلفنا. هناك بالطبع التمايز الديني، لكن يظل الأقوى والأوضح الوحدة العرقية.. ولا نشعر نحن الأقباط بشعور الأقلية عددية فقط، ولكن هذا لا يجعلنا نشعر أن هناك شرخا بيننا وبين إخواننا المسلمين..

من جهة الهوية العربية، نحن مصريون عبرقا، ولكن الثقافة الإسلامية هي السائدة الآن. كانت الشقافة القبطية هي السائدة قبل دخول الإسلام، وأي قبطي يحمل في الكثير من حديثه تعبيرات إسلامية، يتحدث بها ببساطه ودون شعور بأنها دخيلة، بل هي جزء من مكوناته..

تحن تحيا العربية لأنها هويتنا الثقافية، ومقتنعون بالطبع بأن فكرة العروبة فكرة سياسية واقتصادية وثقافية، بالإضافة لوحدة المصير المشترك.. والعلاقة بين الجذور والعروبة علاقة تناصرية، هذه دوائر متداخلة..

ونحن نرفض المسيحية السياسية، لأن المسيح قال: مملكتي ليست بالعالم».. ولو حدثت المسيحية السياسية تصبح انتكاسة على المسيحية..

<sup>(</sup>١) [الأهرام] عدد ٦/ ٣/ ١٩٨٥م.

ومصر دائما دولة مسلمة ومتدينة، ولكن بدون تطرف، ولو عشنا كمسلمين وأقباط، وفي إطار الصحوة الدينية المصحوبة بصحوة وطنية فسيكون المستقبل أكثر من مُشرق. . ه (١).

وغير الأرثوذكس، ها هو الأنبا «يوحنا قلته» نائب البطريك الكاثوليكي .. في مصر .. يقول: «أوافق تماما على أن أكون مصريا.. مسيحيا، تحت حضارة إسلامية، بل أنا مسلم ثقافة ماثة في المائة.. أنا عضو في الحضارة الإسلامية كما تعلمتها في الجامعة المصرية.. تعلمت أن النبي، عليه المسلم المسيحي اليمن أن يصلوا صلاة الفصح في مسجد المدينة ... فإذا كانت الحضارة الإسلامية بهذه الصورة.. التي تجعل الدولة الإسلامية تمارب لتحرير الأسير المسيحي.. والتي تعلي من قيمة الإنسان كخليفة عن الله في الأرض.. فكلنا مسلمون حضارة وثقافة.. وإنه ليشرفني، وأفخر أنني مسيحي عربي، أعيش في حضارة إسلامية.. وفي بلد إسلامي.. وأساهم وأبني، مع جميع المواطنين، هذه الحضارة الرائعة (١٠).

وغير أصوات العقل والحكمة لرجال الكهنوت. . هناك أصوات العقل والحكمة لرجال الفكر من المدنيين . . من مثل:

الفكر الحضاري البارز الدكتور أنور عبد الملك، الذي قال: "إن أي إنسان عاقل يدرك أن مصر هي أقدم أمة وحضارة في التاريخ قاطبة، ومنذ الفتح العربي الإسلامي دخلنا بالتدريج في إطار دائرة أسميناها سمنذ خمسين عاما سالدائرة العربية، ولكنها في الواقع هي دائرة الحضارة الإسلامية، والتي تتمركز حول مبدأ واحد هو "التوحيد» الذي يتفق بشكل مطلق مع خصوصية مصر. فالحياة العامة في مصر بها قبول بالسليقة للتوحيد، ناتج من وحدة الأمة المصرية منذ ما يزيد على ثلاثة المصرية»، وبالتالي فالإطار الحضاري للإسلام يشمل المرحلة القبطية "أي المسيحية المصرية»، كما أن لغننا هي العربية، لغة القرآن» (٣).

<sup>(</sup>١) د. سعد الدين إبراهيم [الملل والنحل والأعراق] ص ٥٢٥ ـ ٣٤ طبعة القاهرة عام ١٩٩٠م.

<sup>(</sup>٢) من حوار دار عقب مماضرة لي - في جمهور من النخبة المسيحية، المثلة لمختلف العلوائف - دعت إليها ونظمتها واللجنة المصرية للعدالة والسلام، وهي لجنة مسيحية - بفندق الحرية - بمصر الجديدة بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٩١م . انظر كتابنا [الإسلام والسياسة] ص ١٥١، ١٥١.

<sup>(</sup>٣) صحيفة [أخبار الأدب] القاهرة في ٣١/ ٤/ ٢٠٠١م.

• والدكتور غالي شكري، هو الذي كتب يقول: "إن الحضارة الإسلامية هي الانتماء الأساسي لأقباط مصر، وعلى الشباب القبطي أن يدرك جيدا أن هذه الحضارة العربية الإسلامية هي حضارته الأساسية.. إنها الانتماء الأساسي لكافة المواطنين.. صحيح أن لدينا حضارات عديدة، من الفرعونية إلى اليوم، ولكن الحضارة العربية الإسلامية قد ورثت كل ما سبقها من حضارات، وأصبحت هي الانتماء الأساسي، والذي بدونه يصبح المواطن في ضياع.. إننا ننتمي حكعرب من مصر \_ إلي الإسلام الحفساري والثقافي، وبدون هذا الانتماء نصبح في ضياع مطلق.. وهذا الانتماء لا يتعارض مطلقا مع العقيدة الدينية.. بالعكس.. لماذا؟ لأن الإسلام وحد العرب، وكنان عاملا توحيديا للشعوب والقبائل والمذاهب والعقائدة (١).

• والكاتب الوطني صادق عزيز، هو القائل: "إن مصر دولة إسلامية منذ دخلها الإسلام، ويوملها كان المسلمون هم الأقلية، وكان الأقباط هم الأغلبية، ومع ذلك كانت إسلامية، بل إن مصر في تاريخها لم تكن دولة "قبطية" حتى من قبل الإسلام، فهي تقع دائما تحت الحكم الرومائي أو البيزنطي أو المقدوني، أما الحكم القبطي فلم نسمع عنه أبدا.. وفيما عدا الأحوال الشخصية فإن أحكام الشريعة الإسلامية لا تتعارض إطلاقا مع المسيحية، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

- ١ ــ أنه إذا كانت الدولة إسلامية، فالقوانين الوضعية يجب أن تكون إسلامية، وعلينا قبول ذلك، بل والترحيب به، عملا بقول المسيح: «أعطو ما لقيصر لقيصر، وما لله لله».
- ٢ ــ أن أحكام الشريعة الإسلامية تنطبق في كشير جدا من الأحوال مع شريعة العهد
   القديم، وهي ما جاء المسيح لا لينقضها.. بل ليكملها.
- ٣ ـــ أن المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية، عملا بقوله: «مملكتي ليست في هذا العالم»، ومن ثم ترك للحكام، أو لقبيصر، وضع الأحكام الأرضية، وأمرنا بأن نعطي ما للحكام للحكام.
- ٤ ... أنه فيما عدا الأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة المسيحية لا تصلح إطلاقا

<sup>(</sup>١) صحيفة [الوفد] ... القاهرة في ٢١/ ١/ ١٩٩٣م.

لأن تكون أحكام قوانين وضعية ولاحتى في الفاتيكان نفسها، بل ولا في المقر البابوي لبابا الإسكندرية نفسه، ولا أيضا في أعماق الأديرة.. فلا يمكن أن نضع قانونا وضعيا في أي دولة يسمح لمن يُضَربُ بأن يحول لضاربه خده الآخر ليضربه مرة أخرى!.. ولا يمكن أن نضع قانونا.. يسمح بالمغفرة للقاتل والسارق والزاني والزانية والمعتدي والنصاب والمحتال، عملا بقول المسيح: «لا تدينوا كي لا تدانوا».. أو عملا بقوله للزانية: «هل أدانك أحد، ولا أنا أيضا أدينك».

وإذا سلمنا بكل هذا، فأية شريعة نطلب نحن أقباط مصر أن تسبري في مصر؟.. هل ننادي بشريعة صوسى، التي قال عنها المسيح عشرات المرات: «إن موسى ما قال هذا أو صنع إلا لفساد قلوبكم» فهل نريد أن نعود لعصسر اليهود بفساد قلوبهم، وغلاظة رقابهم؟!

فليثُب الأقباط إن كانوا لا يعلمون(١١)

• والمفكر الوطني والقومي والحضاري، والمناضل السياسي الدكتور الرءوف نظمي " \_ (محجوب عمر) \_ هو القائل: اإذا كنان هناك خلاف بين الإسلاميين والعلمانيين، فهو خلاف صادر حن الاختلاف في المرجعية، وهو خلاف في الأصول، لأن قسما من العلمانيين لا يعترف بأن الإسلام هو المرجع.. وهذا الخلاف هو خلاف بين النخبة، أما الأمة فمرجعيتها واحدة وهي الإسلام، بالله من تراث وعقائد وأصول.. والأسساس هو أن يكون للأمة مرجعية واحدة، فإذا كانت الأمة المسلمية فمرجعيتها الإسلام، وإذا كانت كونفوشيوسية، فمرجعيتها الكونفوشيوسية.. آخر كلام كتبه «باسوهيرونا كاسوني» — [رئيس وزراء البابان] — الكونفوشيوسية.. آخر كلام كتبه «باسوهيرونا كاسوني» — [رئيس وزراء البابان] ست صفحات عن مواجهة المستقبل، ثلاث منها بدعو فيها العالم إلى أن يأتوا إلى اليابان، كي يتعلموا فلسفة اليابان، أي المرجعية العقائدية التي تحقق التماسك لأمة اليابان،

ومهسما قالت أوربا عن مرجعيتها أنها علمانية، فهي مسيحية، حتى الفلسفة الماركسية صدرت من تحت عباءة الفلسفة المسيحية.

<sup>(</sup>١) جمال بدوي [الفتنة الطائفية: جذورها وأسبابها. دراسة تاريخية ورؤية تحليلية] ص ١٣٧ ـ ١٤١ طبعة القاهرة عام ١٩٩٢م.

وبالنسبة لنا، المطلوب أن نعود إلى مرجعيتنا. والنداء ليس موجها إلى النخبة، لتتناقش في حكاية المرجعية: إسلام؟ أولا إسلام؟. إن أغلبية الأمة مسلمون.. والمطلوب هو توجيه الجهود للعمل مع الأغلبية التي لا تزال على مرجعيتها التاريخية، على تراثها الحضاري، وعلى عقيدتها.

نحن للينا دستور يقول: إن دين الدولة هو الإسلام، وكافة مواد القانون تكون في حدود الشريعة، والمطلوب فيقط ترويج هذا الفهم الإطلاق طاقات الإبداع في المشروع المضاري.. الرأي العام «عايز إسلام»، إذن الأمر لا يحتمل مناقشة. الناس كلها مسلمة، والذي يشاهد مظاهر رمضان، ومظاهر يوم الجمعة، ومظاهر يوم العيد صباحا، يدرك أن المسائل لا تحتاج إلى مناقشة. فنحن النخبة الذين بعدنا عن القافلة، وها نحن نعود، فكيف نلحق لنستقل القطار، هذه مشكلة نخبة، مشكلة أقلية أما أغلبية المجتمع فهي أغلبية مسلمة، على عقيدتها، وعلى صلتها بالشريعة. نحن إذا مضطرون، حتى الأسباب «براجماتية»، حتى ولو كنا انتهازيين أن نخاطب الناس بلغتهم.. ولقد كان عبد الله النديم ومحمد عبده حزبا وطنيا، كانوا حزب الأمة، ولكن كانوا مسلمين كانت مرجعية الجميع، تنتهي المشكلة. فالمطلوب أن يكون مشروعنا المرجعية الإسلامية هي مرجعية الجميع، تنتهي المشكلة. فالمطلوب أن يكون الإسلام هو المرجعية العامة للجميع» أنه العامة للجميع» أن يكون الإسلام هو المرجعية العامة للجميع» أنه العامة للجميع» أنه العامة للجميع» أن يكون الإسلام هو المرجعية العامة للجميع» أنه المناه المناه

تلك هي أصوات العقل والحكمة ، التي عبرت عن رفض الأقليات الدينية استخدام الغرب الاستعماري لأبنائها وكنائسها كي يكونوا ثغرات اختراق لأمننا الحضاري، وعقبات في سبيل احتكام الأمة ومشروعها النهضوي إلى المرجعية الإسلامية والشريعة الإسلامية . . لقد رفضوا الخيار العلماني الغربي . . وأعلنوا الانتماء كجزء أصيل من الأمة \_ إلى خيار المرجعية الإسلامية ، التي هي مرجعية الجميع ، باستثناء الذين سقطوا في مستنقع الاستلاب الحضاري والتغريب .

<sup>(</sup>۱) مجلة [منبر الحوار] بيروت عدد خريف عام ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م. وانظر كستابنا [الحوار بين الإسلاميين والعلمانين] ص ٧٩ - ٨٢ - طبعة القاهرة - دار نهضة مصر - سلسلة "في التنوير الإسلامي، عام ٢٠٠٠م.

والمطلوب هو إشاعة هذه المفاهيم، حول وحدة الانتماء للمرجعية الحضارية الإسلامية، ومحاصرة وفضح وتصفية البثور العلمانية التي طفحت في إطار أبناء الأقليات والأغلبيات على حد سواء. .

## أثوان جديدة لعلمنة الإسلام،

ولما لم تفلح ألوان الاختراق العلماني، التي سبقت الإشارة إلى أبرز نماذجها، وذلك من مثل:

- الفرض القسري للعلمانية بحراب الاستعمار . .
- وإحلال القانون العلماني، ذي الصياغات الحديثة، في الفراغ الناشئ عن عدم تقنين الفقه الإسلامي. .
- ودعاوي وحدة القانون بيننا وبين الغرب، لأن العقل الشرقي هو كالعقل الغربي، كلاهما يوناني، وفقه الرومان هو مكون من مكونات حضارتنا، كما هو الحال في الحضارة الغربية..
- ومزاعم خلو الإسلام من مرجعية وحاكمية في الدولة والسياسة والاجتماع، ومن ثم في فقه المعاملات، لأنه كالنصرانية علماني، يدع ما لقيصر لقيصر، ويقف بمعتنقيه عندما هو لله . . . .
  - واتخاذ الأقليات أداة اعتراض على حاكمية شريعة الإسلام . .

لما لم تفلح كل ألوان الاختراق هذه .. بل وفوجئ العلمانيون ، الذين انقطعت وتقطعت روابطهم العقلية والوجدانية مع الأمة التي ينتسبون إليها ، فوجئوا بتصاعد المد الإسلامي ، والدعوات إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، على نحو غير مسبوق ، وخاصة منذ العقود الثلاثة الأخيرة في القرن العشرين ، وظهر جليا للعالم أجمع إفلاس كل ألوان الوافد الغربي .. وفي مقدمته العلمانية .. التي هي القاسم المشترك في كل المذاهب الغربية الوافدة .. لما حدث هذا تكشفت خبائث الغلو العلماني عن محاولات مبتكرة للاختراق ، أرادوها من داخل النسق الإسلامي ذاته . . وذلك من مثل :

### علمنة الإسلام باختزال البعد القانوني فيه،

وكان أبرز من تولى كبر هذه المحاولة المستشار محمد سعيد العشماوي ، الذي دخل ميدان التصدي للمد الإسلامي منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين ، معترفا بأن سبب تحوله لاحتراف الكتابة في هذا الميدان هو مواجهة الدعوات المتصاعدة لتقنين الشريعة الإسلامية وتطبيقها . . وبنص اعترافاته: «لقيد زاد اهتمامي بالنفكر الإسلامي حسين بدأت حركات الإسلام السياسي تتزايد (۱) . . ففي السبعينيات كانت دعوي ولاحظ استخدامه لفظ «دعوي» معنى الادعاء وليس «دعوة» ] متطبيق الشريعة وإلغاء كافة القوانين القائمة، وتغيير النظام القضائي كله، ونشطت بحان الشريعة وإلغاء كافة القوانين القائمة، وتغيير النظام القضائي كله، ونشطت بحان لهذا الغرض (۲) . وقد نشرنا كتابنا أصول الشريعة [مايو عام ۱۹۷۹م] ، وتابعنا ذلك بمقالات نشرت في جريدة [ الأخبار] من يوليو عام ۱۹۷۹م حتى يناير عام ذلك بمقالات نشرت في جريدة [ الأخبار] من يوليو عام ۱۹۷۹م حتى يناير عام الشريعة والفقه الإسلامي إلا في نقاط قليلة لا يمكن تطبيقها دون إعداد سليم، وبغير اجتهاد جديد. "(٤).

لقد حركت الصحوة الإسلامية ـ الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ـ المستشار العشماوي للتصدي لهذه الدعوة ـ التي أسماها «دعوى» ا ـ في ذات التوقيت الذي حركت فيه هذه الصحوة ودعوتها قساوسة التنصير في أمريكا والعالم البروتستانتي لعقد أخطر مؤتمرات التنصير في العصر الحديث ـ مؤتمر «كولورادو» مايو عام ١٩٧٨ م ـ وهو المؤتمر الذي قالوا فيه ـ مثل العشماوي . . وربحا للعشماوي؟ ا ـ :

<sup>(</sup>١) [معالم الإسلام] ص٧ طبعة القاهرة عام ١٩٨٩م.

 <sup>(</sup>٢) يشير إلى مشروع تقنين الشريعة والفقه الإسلامي ، الذي أنجزته مصر، في سبعيتيات القرن العشرين ،
 واشترك فيه مجلس الشعب المصري والأزهر الشريف .

<sup>(</sup>٣) وهي المقالات التي نشرها للعشماوي، ورتب أمرها معه رئيس تحرير «الأخبار» يومثذ الصحفي النصراني موسى صبري! . الذي طلب منه د. بطرس غالي في ذات الفترة أن يحدر الرئيس أنور السادات من خطر الإخوان المسلمين!! . . انظر كتاب بطرس غالي [الطريق إلى القدس]. .

<sup>(</sup>٤) [الإسلام السياسي] ص ٢١١، ١١٢. طبعة القاهرة عام ١٩٨٩م.

القد بلغت الصحوة الإسلامية اليوم شأوا لم تبلغه لعدة قرون مضت.. إن التعصب الديني يتسحرك باتجاه المواقع السياسية الأسامية في أرجاء العالم الإسلامي، من كازابلانكا \_[الدار البيضاء] \_ وحتى مضيق خيبر \_ [بين الباكستان وأفغانستان] \_ ... إن الشروة النفطية وحركة العلمنة تصارعان طرق الحياة الشقليدية في المشرق الأوسط.. إنه الصراع \_ الذي استرعى وسائل الإعلام العالمية \_ بين المسلمين التقليديين وبين الاتجاهات العلمانية، والذي كاد يفرض تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر.. وإيران كما ستقوم باكستان بتطبيق المستور الإسلامي لأول مرة في تاريخها من مارس عام ١٩٧٨م.. لقد أصبح ذلك التحدي أكثر وضوحا بسبب الأحداث السياسية التي تشد الأنظار نحو الأراضي الإسلامية.. الأمر الذي استدعى عقد هذا المياسية التي تشد الأنظار نحو الأراضي الإسلامية.. الأمر الذي استدعى عقد هذا المياسلام الذي نسينا وجوده!.. لوضع مخططات جديدة لتنصير المسلمين..»(١).

لقد أزعجت دعوة المد الإسلامي والصحوة الإسلامية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية كل الخصوم، فاتخذ كل فريق من فرقاء هؤلاء الخصوم موقعه على جبهة المقاومة الشرسة لهذه الدعوة وهذا الاتجاه. للنصرون بمخططهم الجديد لتنصير المسلمين. وغلاة العلمانيين باختزال الشريعة الإسلامية في «الرحمة»، وتجريد الإسلام من القانون المنظم لمختلف ميادين الحياة . أي اختزال الإسلام في مجموعة من الوصايا الأخلاقية ، التي يمكن أن تحل محلها وصايا الإنجيل!!

ولتحقيق هذا الهدف، انبرى المستشار محمد سعيد العشماوي للتبشير بأن ما في القرآن الكريم من آيات للأحكام والتشريع هو من الضآلة بحيث ينفي عن الإسلام وشريعته الاهتمام بالتشريع والقانون. . وبنص عبارته: "فإن بالقرآن المكريم ستة آلاف آية، وما يتضمن منها أحكاماً للشريعة، أو "تشريعات" سفي العبادات أوفى المعاملات سلايمان إلى سبعمائة آية، منها حوالي مائتي آية فقط هي التي تسقرر أحكاما للأحوال الشخصية والمواريث أو للتعامل المدني أو الجزاء الجنائي، أي أن

<sup>(</sup>١) من خطاب رئيس المؤتمر المستانلي موينهام، [التنصير: خطة تغزو العالم الإسلامي] الطبعة العربية ... ص ٢١، ٢٢ طبعة مالطة عام ١٩٩١م. انظر كتابنا [الغارة الجديدة على الإسلام: بروتوكولات قساوسة التنصير] طبعة القاهرة، عام ١٩٩٨م.

الآيات التي تُعد تشريعات (قانونية) للمعاملات هي مجرد جزء من ثلاثين جزءا من آيات القرآن 7.7 / 7.0 بعضها منسوخ ولا يُعمل به، أي أن الأحكام السارية أقل من واحد على ثلاثين، وعلى وجه التحديد 7.0 آية، أي 7.0 / 1.0 1.0 1.0 والانطلاق من هذا الاختزال للمنظومة القانونية والمقاصد التقنينية للإسلام ، إلى زعم آخر يقول إن شريعة الإسلام هي الرحمة . . كما كانت شريعة عيسى هي المحبة . . أما الشريعة القانونية فهي شريعة موسى وحدها «كانت شريعة موسى هي المحبة . . أما الشريعة القانونية فهي شريعة موسى وحدها «كانت شريعة موسى هي الحق، فهي تضع الحدود مع الواجبات، وتحدد الجزاء لكل إثم . . وشريعة عيسى هي المحبه ، وشريعة محمد هي الرحمة (1.0 . فرسالة محمد ليست كرسالة موسى، وسالة تشريع، وإنما هي رسالة رحمة ورسالة أخلاق، بحيث يعد التشريع صفة تالية، ثانوية، غير أساسية . . وإن دفع رسالة محمد لتكون رسالة تشريع أصلا وأساسا .. مع أنها ليست كذلك ... هو اتجاه يجعل من الإسلام صيغة عربية لليهودية، أو اتجاه يفهم الإسلام بمنطق الإسرائيليات (1.0) !!

إن هذه المحاولة الساذة لعلمنة الإسلام، وتجريده من التشريع للدنيا والعمران والدولة والاجتماع، هي جهل إذا حسنت النوايا بتميز الشريعة المحمدية عن الشريعة الموسوية والمسوية، ليس في «التشريع» أو عدم التشريع، وإنما في مجيء الموسوية لأنها مؤقتة بتفاصيل التشريع. بينما جاءت المحمدية بكليات وفلسفات ونظريات وقواعد التشريع، كل التشريع لكل ميادين المعاش والمعاد، لأنها الخاتمة، وحتى لا ينسخها التطور، إن هي فصلت لواقع عصر نزولها، دون ما سيأتي من مستجدات الزمان والمكان . فكلا الشريعتين «تشريعية» للقانون . والرحمة . والأخلاق مع تميز الشريعة المحمدية بالوقوف، في التشريع للمتغيرات الدنيوية، عند الكليات، لنظل صالحة لكل زمان ومكان، ومصدرا للأحكام الفقهية التي عند الكليات الزمان والمكان . .

وإذا كان دعاة اختزال آيات الأحكام والتشريع في القرآن الكريم بخمسمائة آية، قد استندوا إلى مقاتل بن سليمان [٥٠ هـ، ٧٦٧م] الذي كان «أول من أفرد

<sup>(</sup>١) [الإسلام السياسي] ص ٣٥. وانظر كذلك كتابه [معالم الإسلام] ص ١١٩، ١٦٨، ١٧٠.

<sup>(</sup>٢) [أصول الشريعة] ص ١٧٩، ١٨٠. طبعة القاهرة عام ١٩٧٩م.

<sup>(</sup>٣) [الإسلام السياسي] ص٥٥.

آيات الأحكام في تصنيف وجعلها خمسائة آية " فإن مقاتل لم يدع أن هذه الآيات الخمسمائة هي كل آيات الأحكام، وإغا رآها الدالة «دلالة ظاهرة» على الأحكام، لا التي «تحصر» الأحكام في القرآن الكريم. .

وبعبارة الزركشي: «ولعلهم قصدوا بذلك الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية بالذات، لا بطريق التضمن والالتزام»

أما عبارة ابن دقيق العيد[ ٦٤١ ـ ٦٨٥ هـ/ ١٢٤٤ ـ ١٢٨٦م] فإنها تقول: إن الأمر غير منحصر في هذا العدد، بل هـو مختلف باختلاف الـقرائح والأذهان، وما يفتحه الله على عباده من وجوه الاستنباط»(١).

ولقد صيغ هذا المعنى صياغة واضحة وحاسمة ، قالت عن القرآن الكريم : "إنه لا يخلو شيء منه عن حكم يُستنبط منه". ذلك لأن "الذين ذكروا أن الآيات سالتي تسعلق بالأحكام خمسمائة آية — كأنهم أرادوا ما هو مقصود به الأحكام بدلالة المطابقة، أما بدلالة الالتزام: فغالب القرآن، بل كله، لأنه لا يخلو شيء منه عن حكم يستنبط منه "(٢).

هكذا سقطت وتسقط محاولات علمنة الإسلام، باختزال البعد التشريعي في شريعته الإلهية وقرآنه الكريم (٣).

### وعلمنة الإسلام بدعوى تاريخية الأحكام:

وإذا كانت دعوى اختزال الشريعة الإسلامية في وصايا الرحمة، أو في عدد ضئيل من آيات الأحكام، هي مما رفضها ويرفضها العقل المسلم، منذ صدر الإسلام وحتى عصرنا الراهن. . بل إنه لم يقل بها مستشرق عاقل. .

<sup>(</sup>١) الزركشي [البحر المحيط] ج٦ ص ١٩٩ . تحرير: د. عبد الستار أبو غدة. طبعة وزارة الأوقاف. الكويت.

<sup>(</sup>٢) ابن النجار [شرح الكوكب المنير] المجلد الرابع ص ٤٦١ . تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. لزيه حماد. طبعة السعودية عام ١٩٨٧م.

<sup>(</sup>٣) انظر كتابنا [سقوط الغلو العلماني] طبعة القاهرة عام ١٩٩٥م.

فإن غلاة العلمانيين قد طرقوا، لعلمنة الإسلام، بابا حسبوه جديدا على العقل المسلم، وإن كان قديما قدم المواجهة التي حدثت بين فلاسفة التنوير الغربي وبين النص الديني، والنصراني منه على وجه الخصوص.. وهذا الباب هو باب التأويل لكل ظواهر النص الديني، والقسول بأن ما جاء به القسرآن الكريم من أحكام وتشريعات، مهما كان حجمه، هو «تاريخي.. وتاريخاني»، أي أنه كان صالحا لتاريخ نزول هذه الأحكام، ثم نسخ التطور التاريخي والمتغيرات الواقعية هذه الصلاحية، فلم يعد في هذا القرآن الكريم معني خالد!.. بل لقد عمموا هذه التاريخية لتشمل حتى العقيدة.. ومنظومة القيم.. ودلالات القصص القرآني.. التاريخية لتشمل حتى العقيدة.. ومنظومة القيم.. ودلالات القصص القرآني.. للأحكام، عندما وصلت إلى نسخ كل الإسلام، بدعوى عموم التأويل والتاريخية في كل ما جاء به هذا الدين!!.. حتى أننا قد وجدنا أنفسنا أمام باطنية جديدة، تلغي جميع معاني وأحكام القرآن، بدعوى أن لكل ظاهر باطنا، ولكل تنزيل تأويلا!!..

ولقد تولى كبر هذه الدعوى عدد من الذين آرادوا تقليد التنوير الغربي في التأويل. . والتاريخية عذو النعل بالنعل كما قال القدماء... ومن بين هؤلاء كان الدكتور نصر حامد أبوزيد أشهر هؤلاء المدعين..

والدكتور نصر أبوزيد، ينطلق إلى هذه التاريخية، التي تنسخ كل ما جاء به القرآن الكريم، من تطبيقه للمادية الجدلية والتاريخية على هذا القرآن. فهذه المادية ترى «الفكر» انعكاسا «للواقع»، ومن ثم متغيرا بتغير الواقع الذي أفرزه، فالفكر هنا تاريخي، ليس فيه ثبات . وبهذا المنهاج المادي، فالقرآن عند نصر أبو زيد «نص بشمري وهو في حقيقته وجوهره منتج ثقافي، تشكل من خلال ثقافة شفاهية، والمقصود بذلك أنه تشكل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عاما. وفي مرحلة تشكل النص في الثقافة، تكون الثقافة «فاعلا» والنص «منفعلا».. تكون الثقافة «فاعلا» والنص «منفعلا».. تكون الثقافة «فاعلا» والنص «منفعلا».. تكون الثقافة من الواقع تكون النص س

أخيرا.. والفكر الرجمعي في الثقافة العربية الإسلامية، هو الذي يحول النص - [القرآن] إلى شيء له قداسته..»(١)! ا..

وبهذا المنهاج المادي الماركسي، فالقرآن بكل مفاهيمه وأحكامه هو إفراز من إفرازات الواقع الثقافي في البيئة التي ظهر فيها، مثله مثل الرسول والرسالة . فهو ليس وحيا سماويا، ولاتنزيلا، وإنما هو، بعبارة نصر أبوزيد: «ديالكتيك صاعد» من الواقع (٢). ولا فارق بينه وبين الشعر الجاهلي والمعلقات بما في ذلك شعر الصعاليك إلا في المدة التي تكوّن فيها النص . وهو تبعا للواقع الثقافي الذي أفرزه وشكله تلفيق من مجموعة من النصوص! . كما أن مفاهيمه هي تلفيقات انتقائية من النصوص الدينية الموروثة! . وبعبارة نصر أبوزيد: «فالنص المقرآني منظومة من مجموعة من النصوص. وإذا كان يتشابه في تركيبته تلك مع النص الشرآني الشعري، كما هو واضح من المعلقات الجاهلية مشلا، فإن الفارق بين القرآن وبين القرآن وبين القرآن وبين المعلقة من هذه الزاوية المحددة يتمثل في المدى الزمني الذي استغرقه تكون النص القرآني. أما موقف القرآن من النصوص الدينية السابقة، نقد اعتمد آلية الانتقائية الني تقبل الأجزاء وتعيد توظيفها وتأويلها، أما الأجزاء المرفوضة، فتم تصنيفها في خانة الانحراف، أو التحريف، الناتج عن الضلال» (٢)!!

وما دام القرآن برأى هذا المنهاج المادي منتج ثقافي، أفرزته ثقافة الواقع العربي . . وتلفيق انتقائي من النصوص الدينية السابقة ومن مفاهيمها، ولا فارق بينه وبين الإفراز الثقافي العربي للشعر الجاهلي، إلا في المدى الزمني الذي استغرقه تشكل هذا النص القرآني . . ما دام الأمر كذلك ، فلابد من تاريخية مفاهيم وأحكام القرآن بتغير الواقع الذي أفرز نصه ومفاهيمه . . ولذلك ، لم يتردد نصر أبوزيد في إعلان تاريخية وتاريخانية مفاهيم ومعاني القرآن ، وفي تعميم هذه التاريخية على كل ما في هذا القرآن من مفاهيم وأحكام . . من العقيمة . . إلى الأحكام

<sup>(</sup>١) [نقد الخطاب الديني] ص٩٩، ٩، ٩، ١٠٠، ٢٢١ طبعة القاهرة عام ١٩٩٢م. و[مضهوم النص] ص٧٢، ٢٨، ١٤ طبعة القاهرة عام ١٩٩٠م.

<sup>(</sup>٢) [مفهوم النص] ص ٢٩.

<sup>(</sup>٣) مجلة [القاهرة] «إهدار السياق في تأويلات الخطاب الديني» . يناير عام ١٩٩٣م.

التشريعية . . إلى القيم والأخلاق . . وحتى القصص الذي ورد في هذا القرآن . . وبنص وصريح عباراته : «إن القرآن خطاب تاريخي، لا يتضمن معنى مفارقا جوهريا ثابتا له إطلاقية المطلق . . وليس ثمة عناصر جوهرية ثابتة في النصوص . . ينطبق هذا على النصوص التشريعية ، وعلى نصوص العقائد والقصص . إن النصوص الدينية قد «تأنسنت» منذ تجسدت في التاريخ واللغة . . وهي محكومة بجدلية الثبات والتغير ، فالنصوص ثابتة في «المنطوق» متحركة متغيرة في «المنهوم» . . . » (۱) ا . . .

هكذا حدثت محاولة علمنة القرآن والإسلام، بمركستهما، وتطبيق المادية الجدلية عليهما. فإذا كان الواقع أولا. والواقع ثانيا. والواقع أخيرا. ولا شيء غير الواقع . فالقرآن نص بشري، الواقع هو فاعله ومنتجه . وهو منتج ثقافي للواقع ومفعول له . ولأن الواقع متغير داثما وأبدا، فإن ما في هذا القرآن من مفاهيم عقدية . وتشريعية . وأخلاقية هي تاريخية ومتغيرة، وليس لأي منها حظ من الثبات والخلود والإطلاق . فقط يظل النص ثابتا، لكنه عاطل من المفاهيم الثابتة . فكل المعاني والمفاهيم القرآنية وفق هذا المنهاج المادي منسوخة ، قد أحيلت إلى الاستيداع ! . .

وحتى يخفف نصر أبوزيد من وقع هذه «الاجتهادات» على قرائه المسلمين، قال لهم إن هذه التاريخية لا «تعدم» المعاني القرآنية، وإنما فقط تجعلها «مجازا» بعد أن كانت «حقائق». . فهي ـ أي التاريخية ـ «تحرك دلالة النصوص، وتنقلها في الغالب من الحقيقة إلى المجاز» (٢٠) ا . .

وحتى لا يأسى هؤلاء القراء على عقائدهم الإسلامية ، التي أصبحت مجازات ، لاحقائق ، يقول لهم نصر أبوزيد إن هذه العقائد لم تكن إلا إفرازا للأساطير! . . فعنده ، وبنص عبارته: «إن العقائد هي تصورات مرتهنة بمستوى الوعي وبتطور

<sup>(</sup>١) مجلة [القاهرة] قمشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق، أكنوبر عام ١٩٩٢م. و[نقد الحطاب الديني] ص ٨٢ ـ ٨٤.

<sup>(</sup>٢) [نقد الخطاب الديني] ص ١٩٨.

مستوى المعرفة في كل عصر.. وإن النصوص الدينية قد اعتمدت في صياخة عقائدها على كثير من التصورات الأسطورية في وعي الجماعة التي توجهت إليها النصوص الدينية بالخطاب»! (١٠).

هكذا.. كانت أحدث مصاولات علمنة الإسلام، كل الإسلام، وليس فقط أحكامه التشريعية - انطلاقا من المادية الجدلية - على يد الدكتور نصر حامد أبوزيد (٢)!.

<sup>(</sup>١) مجلة [القاهرة] المدار السياق في تأويلات الخطاب الديني] ـ يناير عام ١٩٩٣م.

<sup>(</sup>٢) انظر كتابنا [التفسير الماركسي للإسلام] طبعة القاهرة عام ١٩٩٦م.

### ۳ تکن.. ٹاذا کل هذا 19

وإذا كانت مشاريع علمت الإسلام - باستبعاد شريعته عن القانون . . أو اختزال الجانب القانوني في هذه الشريعة - قد بدأت غربية استعمارية - سواء بشكل مباشر على يد قوات الاحتلال وسلطات الاستعمار أو بواسطة التغريب والمتغربين واللعملاء الحضاريين . . . فهل هناك جديد في موقف الغرب من الإسلام، أحدث هذا التصعيد على جبهة محاولات علمنة الإسلام؟ . .

إن الإجابة عن هذا السؤال كامنة في المتغيرات الدولية التي حدثت بسقوط المنظومة الماركسية وأحزابها وحكوماتها ومعسكرها الاشتراكي، الأمر الذي طوى صفحة هذا «الخطر الأحمر» من أمام «الليبرالية ـ الرأسمالية» الغربية، فأعلنت أن غوذجها «الليبرالي ـ الرأسمالي» هو نهاية التاريخ، الواجب تعميمه وعولمته على البشرية جمعاء. ومن أبي ذلك الدوبان في هذا النموذج الغربي فله «صدام الحضارات. وحروب الثقاقات» . وعندما تلفتت هذه الليبرالية الرأسمالية المستعصرة على إمبراطورية الشر الشيوعية إلي الساحة الدولية لترتب أعداءها المستعصين على التبعية والذوبان والتغريب، وجدت الإسلام وحضارته في مقدمة المستعصين على الانصياع، لا لشيء إلا لاستعصاء الإسلام على العلمنة، التي هي المستعصين على النموذج الغربي الوضعي وبين حضارة الإسلام . فكان إعلان الغرب مصراحة . وليس مؤامرة بأن العدو الذي حل محل الشيوعية هو الأسلام . إنه في هذا الإعلان - «الخطر الأخضر» الذي حل محل الشيوعية الشيوعي الأحمر» .

وإذا نحن شئنا التمثيل بشهادات غربية معبرة عن مؤسسات المشروع الغربي على هذا التصعيد للموقف الغربي من الإسلام . . وعلى إعلان الغرب أن العلمانية والعلمنة هي المعيار في هذه الحرب الحضارية . . فإن لدينا ـ على سبيل المثال :

الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" . . الذي كتب في كتابه [الفرصة السانحة] يقول:

"إن الكثيرين من الأمريكيين قد أصبحوا ينظرون إلى كل المسلمين كأعداء.. ويتصور كثير من الأمريكيين أن المسلمين هم شعوب غير متحضرة، ودمويون، وغير منطقيين، وأن سبب اهتمامنا بهم هو أن بعض زحمائهم يسيطرون سالمسادفة سعلى بعض الأماكن التي تحوي ثلثي النفط الموجود في العالم..

وليس هناك صورة أسوأ من هذه الصورة ــ حتى بالنسبة إلى الصين الشيوعية ــ في ذهن وضمير المواطن الأمريكي عن العالم الإسلامي.

ويحذر بعض المراقبين من أن الإسلام سوف يصبح قوة جيبوليتيكية متطرفة، وأنه مع التزايد السكاني، والإمكانات المادية المتاحة، سوف يؤلف المسلمون مخاطر كبيرة، وسوف يضطر الغرب إلى أن يتحد مع موسكو ليواجه الخطر العدواني للعالم الإسلامي..

ويزيد هذا الرأي: إن الإسلام والغرب متضادان..

وعلينا أن ندعم نموذج تركيا في انحيازها نحو الغرب، والتحضر.. وسميها إلى ربط المسلمين بالعالم المتحضر (الغرب) من الناحية السياسية والاقتصادية.. وأن نقف ضد نموذج القومية العربية المتعصبة.. وضد الأصوليين الإسلاميين، الذين يحركهم حقدهم الشديد ضد الغرب، فهم مصممون على استرجاع الحضارة الإسلامية السابقة عن طريق بعث الماضي.. إنهم يهدفون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، ويتادون بأن الإسلام دين ودولة، وعلى الرغم من أنهم ينظرون إلى الماضى فإنهم يتخذون منه هداية للمستقبل، فهم ليسوا محافظين، ولكنهم ثوارا..

وعلى السياسة الأمريكية والغربية أن تلعب دورا رئيسيا في تحديد الخيار الذي تختاره الشعوب المسلمة من بين نماذج هذه الخيارات الثلاثة»

تلك هي شهادة النكسون المون المعلى استراتيجي قبل أن يكون رئيسا لأمريكا التي حدد فيها صورة كل المسلمين في نظر الكثيرين من الأمريكيين . . وهي الصورة الأسوأ حتى من صورة الصين الشيوعية . . ليصل إلى ضرورة اتحاد أمريكا والغرب

وروسياكي تكون العلمانية ـ ونموذجها التركي ـ هي خيار العالم الإسلامي ، وليس الأيدولوجية القومية ، ولا البعث الإسلامي للحضارة الإسلامية . . فهذا الخيار الأخير ـ بنظر نيكسون ـ هو الخيار الثوري ، الذي سيحدث «ردود فعل عالمية خطيرة» (١٠)! ! . .

• وشهادة الاتحاد الأوربي . . تلك التي عبر عنها أمين عام حلف الأطلنطي الويلي كلايس المعند عندما أعلن : «أن الإسلام هو العدو الذي حل محل إمبراطورية الشر الشيوعية»!! . . ولقد فصل أسباب ذلك التوصيف رئيس المجلس الوزاري الأوربي عام ١٩٩٠م - «جياني دي يكليس» . . عندما سأله مراسل مجلة «النيوزويك» - الأمريكية»:

- «ما مبررات بقاء حلف الأطلنطي - الناتو - بعد زوال المواجهة بين الغرب الليبرالي والمعسكر الذي كان اشتراكيا»؟

- فأجاب رئيس المجلس الوزاري الأوربي: قصحيح أن المواجهة مع الشيوعية لم تعد قائمة. إلا أن ثمة مواجهة أخري يمكن أن تحل محلها بين العالم الغربي والعالم الإسلامي».

- فلما عاد مراسل «النيوزويك» ليسأل: «وكيف يمكن تجنب تلك المواجهة المحتملة ... بين حلف الناتو وبين العالم الإسلامي ...؟؟

الأطلنطي الأوربي وحلف الأطلنطي الشرط هو تعميم النموذج الحضاري الغربي، وقبول المسلمين الأطلنطي الشرط هو تعميم النموذج الحضاري الغربي، وقبول المسلمين له . . فقال : «ينبغي أن تحل أوربا مشاكلها، ليصبح النموذج الغربي أكثر جاذبية وقبولا من جانب الآخرين في مختلف أنحاء العالم، وإذا فشلنا في تعميم ذلك النموذج العربي فإن العالم سيصبح مكانا في منتهى الخطورة (٢) ا! . . نفس ما سبق وأعلنه «نيكسون» : إما أن نكون علمانين كتركيا، أو حدوث ردود فعل عالمية خطيرة ، فإما تغريب العالم الإسلامي ، بتبني النموذج العلماني ، وإما المواجهة مع حلف الأطلنطي ، الذي ستوجه آلته الحربية إلى الإسلام ، الذي حل محل الشيوعية !! . .

<sup>(</sup>١) [الفرصة السانحة] ص ٢٨، ١٣٥، ١٣٨، ١٤١. ترجمة: أحمد صدقي مراد طبعة القاهرة عام ١٩٩٢م.

<sup>(</sup>٢) [النيوزوريك] عدد يوليو عام ١٩٩٠م. نقلا عن: فهمي هويدي [الأهرام] في ١٧ يوليو عام ١٩٩٠م.

- أما الشهادة الثالثة ، فهي دراسة «أكاديية» نشرتها مجلة [شئون دولية»] International Affirs ـ التي يصدرها المعهد الملكي للشئون الدولية ـ بجامعة «كامبردج» البريطانية . . عن الإسلام والمسيحية . . والإسلام والماركيسة ـ كتب الأولى «إدوارد مورتيمر» وكتب الثانية «إرنست جيلنر» ـ ونشرتهما المجلة شهادة على موقف الغرب من الإسلام :
- ١ ـ وفي هذه الشهادة إعلان صريح عن نزعة المركزية والهيمنة لدى الحضارة الغربية «فالفكر الغربي المعاصر يميل إلى جعل الحضارة المسيحية اليهودية/ الغربية هي الحضارة المهيمنة، وإلى جعل أفكارها مطلقة، وليست محرد ثقافة بين ثقافات عديدة يعج بها العالم..»
- ٢ ـ وفي هذه الشهادة، أيضا إعلان عن اتخاذ الغرب من الإسلام عدوا، بعد سقوط العدو الشيوعي «فلقد شعر الكثيرون، في الغرب، بالحاجة إلى اكتشاف تهديد يحل محل التهديد السوفيتي. وبالنسبة إلى هذا الغرض فإن الإسلام جاهز في المتناول»!..
- ٣- وفيها أن سبب هذا العداء هو شعور الغرب بأن الثقافة الإسلامية هي الوحيدة القادرة على تحدي الثقافة الغربية «فالإسلام من بين الثقافات الموجودة في الجنوب هو الهدف المباشر للحملة الغربية الجديدة، ليس لسبب سوى أنه الثقافة الوحيدة القادرة على توجيه تحد فعلي وحقيقي لمجتمعات يسودها ملهب اللاأدرية وفتور الهمة واللامبالاة، وهي آفات من شأنها أن تؤدي إلى هلاك تلك المجتمعات ماديا، فضلا عن هلاكها المعنوي»
- ٤ وفي هذه الشهادة إعلان صريح عن أن جوهر هذا التحدي الذي يمله الإسلام، بالنسبة للثقافة الغربية، هو استعصاؤه على العلمنة، ومن ثم حصائته ضد اللوبان والتبعية للنموذج العلماني الغربي. . «فالقبضية هي ما إذا كنان من الممكن جعل الإسلام يقبل بقواعد المجتمع العلماني من خلال صراعات كثيرة وطوبلة ومؤلة؟ أم أن رسوخ الإسلام في المجال السياسي والاجتماعي يجعله يرفض القبول بالمبدأ المسيحي/ الغربي الذي يميز بين ما لله وما لقيصر، وبما لا يسمع لمعتنقيه أن يصبحوا مواطنين خاضعين للقانون بصورة يعول عليها في ديموقراطية علمانية»؟..

فاستعصاء الإسلام على القبول بالعلمانية الغربية هو السبب الجوهري لهذه الحملة الغربية على الإسلام، لأن هذا الإستعصاء هو الذي يضمن للإسلام وعالمه وأمته نموذجا ثقافيا وحضاريا مستقلا، ومن ثم يحفز هذا العالم الإسلامي إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي أي التحرر من استعمار واستغلال الهيمنة الغربية...

وإذا كانت العلمانية قد همشت النصرانية في المجتمعات الأوربية، ثم عجزت هذه العلمانية عن الإجابة عن أسئلة الإنسان الغربي، فكان الفراغ الروحي الذي يعيشه الغرب فراغ اللاأدرية واللامبالاة فإن شيئا من هذا لم يحدث في عالم الإسلام، بل لقد استفاد الإسلام من هذا الفراغ الروحي في الغرب، فأخذ يتمدد هناك! . . ويشهادة القس وعالم الاجتماع الألماني «د. جوتفرايد كونزلن»: «فلقد كان من نتائج العلمنة فقدان الدين المسيحي لأهميته فقدانا كاملا، فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص بالأقراد، كما فقد دوره كقوة موجهة للحياة بشكل عام ولأول مرة في التاريخ فقدت الإجابات الدينية معقوليتها الظاهرية، ليس بالنسبة إلى قليل من المفكرين والجماعات الاجتماعية المتطرفة الأخرى فحسب، بل أيضا بالنسبة إلى السواد الأعظم من المجتمع . . الأمر الذي فتح الباب لأديان عالمية أخرى حفير المسيحية حولا سيما الإسلام لتحقيق تجاحات متزايدة في المجتمعات الغربية (١)».

لقد وجد الغرب نفسه في إفلاس ديني (٢) بسبب العلمانية الغربية . ثم وجد الإسلام قد استعصى على العلمنة ، فرأى في ثقافته التحدي الوحيد ، الذي يحفظ على العالم الإسلامي استقلاله الحضاري ، بالحيلولة دون تجاح التغريب في ربوعه ، بل وامتداد الإيمان الإسلامي وتمدده في قلب المجتمعات الغربية . .

<sup>(</sup>١) د. جوتفرايد كونزلن [مأزق المسيحية والعلمائية في أوربا] تقليم وتعليق: د. محمد عمارة ص ٢٩- ٥٠ طبعة القاهرة دار نهضة مصر عام ١٩٩٩م.

<sup>(</sup>٢) في أواثل أكتوبر عام ٢٠٠١م صرح رئيس الكنيسة الكائوليكية في إنجلترا بأن ربع الكائوليك الإنجليز - مليون من أربعة ملايين - هم اللين يذهبون إلى الكنيسة. وعلق على هذا التصريح كبير أساقفة كانتريري - البرونستانتي - بأن هذا التصريح مبالغ في النفاؤل . . وفي ألمانيا تغلق الكنائس وتباع - وأحيانا تتحول إلى مساجد - لانصرف الناس عنها . . وتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة الإيمان في كثير من المجتمعات الأوربية لا تعدو ١٤٪ ونسبة ارتباد الكنائس لا تعدو ١٠٪ .

ثم تصل هذه الشهادة إلى سر استعصاء الإسلام على العلمنة . . فليس السبب كما يحسب المتغربون هو الجمود الذي يجعل الإسلام رافضا لكل وافد ، وإنما هو امتلاك النموذج الإسلامي لطريقه الخاص في التجديد والتقدم وهو طريق يحرره من مذلة التبعية للنموذج الغربي العلماني . . وعن هذه الحقيقة التي يغفل عنها العلمانيون والمتغربون تقول دراسة [شئون دولية]: "إن وجود تقاليد محلية للإسلام . قد مكن العالم الإسلامي من أن يفلت من معضلة الاضطراب والإذلال التي أضفت الطابع المثالي على الغرب ومحاكاته . فكانت عملية الإصلاح الذاتي لي العالم الإسلامي المدوقة لاتجاه العلمنة ، وذلك هو التفسير الأساسي لمقاومة الإسلام المرموقة لاتجاه العلمنة »(۱).

#### ※ ※ ※

 <sup>(</sup>١) مجلة [شئون دولية] المجلد ٦٧ - أول يناير عام ١٩٩١م. وانظر حول هذه الحقائق - وأمثالها - كتابنا [الغارة الجديدة على الإسلام] ص ١١ - ٢٤ طبعة القاهرة عام ١٩٩٨م. وكتابنا [الإسلام والآخر . .
 من يعترف بن؟ ومن ينكر من؟] ص ١٣٧ - ١٤٤ طبعة القاهرة عام ٢٠٠١م.

في ضوء هذه الشهادات وأمشالها - يبجب أن نرى بمارسات الغرب التاريخية . والحديثة . والمعاصرة إزاء الإسلام وأمته وعالم . وأن نبصر مكانة العلمانية في هذا الصراع الذي يفرضه الغرب على العالم . والذي يتجلى الأن تحت شعار العولمة . والذي كشر عن أنيابه بعد التفجيرات التي حدثت بأمريكا في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م . . حتى جعلتهم يستخدمون مصطلحات المسلبية وهالبربرية وضرورة انتصار الغرب على الإسلام . . بل وعلى «بربرية الإسلام»! .

张松米

### ۷ واخسيسرا

فهل يصبح لنا أن ننام سعداء لاستعصاء الإسلام على العلمنة ، عبر قرنين من فشل المحاولات الغربية لعلمنة المسلمين، واستنادا إلى هذه الشهادة الغربية باستعصاء الإسلام على العلمنة؟! . .

إن من حقنا أن نسعد بإسلامنا المستعصي على العلمنة، والمقاوم للاختراق العلماني، والذي ضمن بقاء العلمانيين في بلادنا - بعد قرتين من الدعم الاستعماري - شريحة معزولة تعاني من الرفض، بل والاحتقار! . .

لكن، ليس من حقنا أن ننام نوم السعداء المطمئين. . ذلك أن إسلامنا قد علمنا أن سر بقاء شريعته صالحة لكل زمان ومكان، رهن بإعمال سنة وقانون التجديد، الذي يجعل الفقه الإسلامي والقانون الإسلامي ملبيا دائما وأبدا لحاجات العصر كل عصر ومستجيبا لكل المصالح المستجدة، ولجميع المتغيرات . فسنة التجديد، التي قررها حديث رسول الله، على المحالج المستجدة، والجميع المتغيرات . فسنة التجديد، سنة من يجدد لها أمر دينها (الله مي الكافلة بإعمالها ملء الفضاءات الفكرية، ومنع الفراغات التي تتيح تمدد العلمانية في عقول ومؤسسات ومجتمعات عالم الإسلام . وحتى هذه الشهادة، التي شهد بها علماء الغرب، على استعصاء الإسلام على العلمنة، قد أرجعت هذا الاستعصاء إلى امتلاك الإسلام صلاحيات التجدد الذاتي، المستند إلى الإيان الإسلامي، فهذا التجدد الذاتي للشريعة الإسلامية، بنفض الغبار عن فلسفتها التشريعية وقواعدها ونظرياتها . . وللفقه الإسلامي - بالاجتهادات التي تمد فروع الشريعة إلى كل الوقائع المستجدة . . ذلك هو شرط بقاء الاستعصاء الإسلامي على العلمنة، وزيادة المناعة الإسلامية ضد الاختراق العلماني . .

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود.

ولقد أدرك هذه الحقيقة كل دعاة الإصلاح الإسلامي. . بدءا من رفاعة رافع الطهطاوي، الذي قال، وهو يواجه تسلل القانون الوضعي العلماني - قانون نابليون - إلى بلادنا: "إن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق، وذلك بتوفيقها على الوقت والحالة.. ومن أنعم النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية.. إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشارعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقي والري، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية.. لأنها أصل، وجميع ملاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع (١٠).. "

فمرجعية الشريعة الإسلامية عامة وحاكمة في كل مناحي الحياة والاجتماع . . وفقه المعاملات الإسلامي هو الكافل لإدارة تفصيلات هذا الاجتماع الإسلامي ، إذا تحن جددنا هذا الفقه وقنناه . . أي «وفقنا أوضاع هذا الفقه على الوقت والحالة» .

كان هذا هو موقف دعاة وزعماء الإصلاح الإسلامي، من الطهطاوي إلى القانوني البارز والقاضي العادل والفقيه المتميز الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا [١٣١٣ \_ ١٣٩١ هـ، ١٨٩٥ \_ ١٩٧١ م]. الذي جمعل مشروع حياته إحياء الشريعة الإسلامية، وتجديد فقه المعاملات الإسلامي. . فكتب عن الشريعة الإسلامية يقول:

«لقد أعطى الإسلام للعالم شريعة هي أرسخ الشرائع ثباتا.. وهي تفوق الشرائع الأوربية.. وإن استقاء تبشريعنا المعاصر من الشريعة الإسلامية هو المتسق مع تقاليدنا المقانونية.. إنها تراثنا التشريعي العظيم.. وبها يتحقق استقلالنا في الفقه والقضاء والتشريع.. إنها النور الذي نستطيع أن نضيء به جوانب الثقافة العالمية في القانون.. لقد اعترف الغريب بفضلها.. فلماذا نكره نحن؟!.. وما بالنا نترك كنوز هذه الشريعة منمورة في بطون الكتب الصفراء، ونتطفل على موائد الغير، نتسقط فضلات الطعام؟!»

ثم وضع منهاجا لإحياء هذه الشريعة، قال فيه:

«أرى أن الأساس الذي يبني عليه إحباءالشريعة الإسلامية يجب أن يكون كما يأتي:

<sup>(</sup>١) [الأعمال الكاملة] جـ ١ ص ٤٤٥، ٣٦٩، ٣٧٠.

- ١ ــ تمييز الاعتقاد الديني المحض عن الشريعة باعتبارها قانونا لتنظيم علاقات البشر بعضها بالبعض (الفقه أو علم الفروع).
- ٢ سفي نطاق الفقه، يؤخذ الجزء الخاص بالقانون (خالصا من الجزء الخاص بالعقائد والعبادات) ويستخرج منه القواعد العامة للشريعة الإسلامية. وهي قواعد تصلح لعموميتها أن تطبق في كل زمان ومكان، وتعتبر هذه القواعد أصو لا للشريعة الإسلامية.
  - ٣ ــ هذه الأصول لا تتغير باعتبارها أصولا، ولكن تطبيقاتها تختلف.

أولاً: باختلاف الزمن.

ثانيا: باختلاف الأم.

وعلى ذلك تكون هناك أصول للشريعة الإسلامية لا تتغير، وتفاصيل للشريعة الإسلامية تتغير بتغير الزمان والمكان، ويكون من المعقول - مع بقاء الأصول واحدة أن تكون هناك تفاصيل قررت في قرن معين وبلد معين، وهذا هو المعنى الذي يجب أن يُعطى للمذاهب المختلفة في الشريعة الإسلامية، كملهب أبي حنيفة مشلا. أي أنه يجب أن يفهم هذا المذهب على أنه مذهب لتطبيق أصول الشريعة الإسلامية في الزمن الذي وجد فيه والإقليم الذي انتشر فيه، وأنه يعبر عن الشريعة الإسلامية بهذين القيدين، فيقال: إن التفاصيل التي ارتضاها زمن كذا وإقليم كذا هي كذا وكذا. وهذا لا يستتبع أن هذه التفاصيل يجب أن يرتضيها كل زمن وكل إقليم، بل لكل من هذين أن يستنبط من التفاصيل ما ينطبق على ظروفه الخاصة.

وليس معني هذا أن تطرح التضاصيل التي تعبت في استنباطها الأزمنة والأقاليم الأخرى بمجهودات تستوجب الإعجاب، بل يجب ربط الحاضر بالماضي ربطا لا يقيد الحاضر فيغلَّه ويوقف تقدمه، ولا يقطع صلته بالماضي فتنعدم وحدة الشريعة الإسلامية في مجموعها..

هذا هو الأساس الذي يصلح - في نظري - لإحياء الشريعة الإسلامية ، وكل مسألة من المسائل الثلاث المتقدمة تحتاج إلى بحث وعناية . . الألا) .

<sup>(</sup>١) [الأرراق الشخصية] باريسُ في ٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٢٤م. إعداد: د. نادية السنهوري، د. توفيق الشاوي. طبعة القاهرة عام ١٩٨٨م.

أما عن تجديد الفقه الإسلامي - الذي ينبني على هذا المنهاج في إحياء الشريعة
 الإسلامية - فلقد كتب السنهوري عنه فقال:

"إن الفقه الإسلامي هو صفحة خالدة في سجل الفقه العالمي.. وإن دراسة هذا الفقه المجيد والعتبيد، في ضوء القانون المقارن هي مشروع حياتي، والأمل المقدس الذي تنطوي عليه جوانحي، ويهفو له قلبي، ولا يسرح ذاكرتي منذ سن الشباب.. وإذا ما اكتمل لهذا الفقه تطوره، أصبحت الثقافية المدنية إسلامية.. وتحقق الهدف الذي قصدت إليه، وهو: أن يكون للبلاد العربية قانون واحد يشتق رأسا من الشريعة الإسلامية..»

وعن منهاج التجديد لهذا الفقه المجيد والعتيد، كتب السنهوري:

«أسجل هنا مشروعا لدراسة الفقه الإسلامي دراسة علمية حديثة:

\_ يحسن البدء بإنشاء دبلوم في قسم الدكتوراه بالجامعة للفقه الإسلامي..

ويدرس في هذا الدبلوم الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة ومقارنة الفقه الإسلامي بالقوانين الغربية، وأصول الفقه الإسلامي، وتاريخ الفقه الإسلامي.

- وبعد أن يقوم هذا الدبلوم على أساس قوي، ينشأ معهد للفقه الإسلامي. تكون مدة الدراسة فيه سنتين، إحداهما تدرس العلوم المتقدمة، وتنتهي بدبلوم للدكتوراه.. والأخرى تكمل السئة الأولي، ويدرس فيها القانون العام في الفقه الإسلامي، والقانون الدولي (من عام وخاص) في الفقه الإسلامي، والقانون الجنائي في الفقه الإسلامي، وقانون المرافعات في الفقه الإسلامي.

وتنتهي دراسة السنتين في المعهد بدبلوم عليا ممتازة في الفقه الإسلامي، ويستطيع من يحصل على هذا الدبلوم أن يحصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي إذا هو قدم رسالة. وهذه الدكتوراه في الفقه الإسلامي هي غير الدكتوراه في الفانون التي قد تكون إحدى دبلوميها دبلوما في الفقه الإسلامي.

\_ وبعد أن تستقر هذه الخطوة الثانية \_ خطوة المعهد التابع للجامعة \_ تأتي الخطوة الثالثة، وهي :

استقلال هذا المعهد عن الجامعة، فيصبح سعهداً ذا شمخصية معنوية وميزانية مستقلة، وتكون دراسته للفقه الإسلامي بالطرق الآتية :

ا .. من طريق التدريس، وإعطاء الإجازات الدراسية للطلبة.. ومنح درجات الدبلوم، والدبلوم العليا المستازة، والدكتوراه في الفقه الإسلامي. . ويجوز منح هذه الدرجة لطلبة الجامعة وطلبة الأزهر ويرصد في ميزانية المعهد عشرون مكافأة دراسية للطلبة ويخصص بعضها للطلبة المسلمين غير المصريين.

٢ ـ من طريق إنشاء مجلة للفقه الإسلامي.

٣ ـ من طريق نشر سلسلة من الكتب والرسائل في الفقه الإسلامي.

وينبغي أن يرصد في ميزانية هذا المعهد خمسة كراسي على الأقل:

أ\_كرسي منها للفقه الإسلامي.

ب ــ وكرسى ثان للفقه الإسلامي المقارن في مذاهبه المختلفة.

د ــ وكرسى ثالث للفقه الإسلامي المقارن بالقوانين الغربية.

جــ وكرسي رابع لأصول الفقه ــ على أن يعاد البحث في النظرة التقليدية لهذه الأصول.

هـــ وكرسى خامس لتاريخ الفقه.

و ــ وإنشاء مكتبة كبرى في الفقه الإسلامي، تكون حاوية لجميع المكتب المهمة في الفقه وفي العلوم المتصلة به المها(١).

#### \* \* \*

هكذا كان تخطيط الدكتور السنهوري لإحياء الشريعة الإسلامية . ولتجديد الفقه الإسلامي ، لتتخطى هذه الشريعة أعناق القرون ، ولتصبح المصدر الوحيد

<sup>(</sup>١) المصدر السابق ملكرة مكتوبة بدمشق في ١٧ ـ ٣- ١٩٤٤م و[القانون المدني العربي] عام ١٩٥٣م. واتظر في المشروع الإسلامي للسنهوري كتابنا [اللكتور عبد الرزاق السنهوري: إسلامية الدولة والمدنية والقانون] طبعة القاهرة عام ١٩٩٩م.

للقانون في كل وطن العروبة وعالم الإسلام . . بل ولتسهم في إغناء وتطوير الثقافا القانونية العالمية .

وفي هذا الإنجاز العلمي والتعليمي السبيل لصد الاختراق العلماني لعقلة التشريعي والقانوني والقضائي، ولمنظومة القيم الإسلامية . . أي أن هذا الطريق الإحيائي والتجديدي هو طوق نجاة الأمة الإسلامية من الذوبان والتبعية والإلحاق للمضارة الغربية التي تمارس صراع المسنح والنسخ والتشويه لهويات وثقافات الحضارات الأخرى . . وفي المقدمة منها ثقافة الإسلام .

#### المسادروالراجع

القرآن الكريم.

كتب السنة النبوية الشريفة.

اين خلدون [القدمة] طبعة القاهرة عام ٢٢٢ اهـ.

لين منظور [لسان العرب] طبعة دار المعارف. القاهرة.

ابن النجار [شرح الكوكب النير] تحقيق: د. محمد الزحيلي، د.

نزيه حماد، طيعة السعودية عام ١٩٨٧م.

أبو البقاء الكفوي [الكليات] تحقيق: محمد المسري، عدنان درويش.

طبعة دمشق عام ۱۹۸۲م.

أحمد حسين الصاوي (دكتور): [المعلم يعقوب بين الحقيقة والأسطورة] طبعة القاهرة عام ١٩٨٦م.

المد عبد الوهاب (لواء): [الإسلام في الفكر الغربي] طبعة القاهرة عام١٩٩٣م.

إدوارد مورتير: [الإسلام والسيحية] مجلة «شئون دولية، لندن، يناير،

عام ۱۹۹۱م.

أرنست جيلنر: [الإسلام والماركسية] مجلة «شئون دولية». لندن،

يناير ۱۹۹۱م.

الأفغاني (جمال الدين): [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة.

طبعة القاهرة عام ٩٦٧ أم.

إميل بولا: [الحرية، العلمنة. حرب شطري قرنسا ومبدأ الحداثة]

منشورات سیرف، باریس عام ۹۸۷ ۱م.

أمين سامى (باشا) [تقويم النيل] طبعة القاهرة عام ٩٣٦ ام

بطرس غالي (دكتور): [الطريق إلى القدس] طبعة القاهرة. مركز الأهرام.

التهانوي: [كشاف اصطلاحات القنون] طبعة الهند عام ١٨٩٢م.

الجبرتي (عبد الرحمن): [عجائب الآثار] طبعة القاهرة عام ٥ ٦ ٩ ١م

الجبرتي (عبد الرحمن):

جمال بدوى: جوتفرايد كونزلن (دكتور):

> الزركلي (خير الدين): الزركش*ي*:

> > سانتيلانا:

سركيس (يوسف إليان):

سعد الدين إبراهيم: سيد أحمد فرج (دكتور):

طه حسین (دکتور):

الطهطاوي (رهاعة رافع):

عاطف غيث (دكتور) .. إشراف: عبد الرحمن بدوي (دكتور): عبد الرحمن الراقعي:

(دکتور): علي عبد الرازق: الغزالي (أبو حامد): فهمي هويدي:

[مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس] تحقد محمد جوهر،عمر الدسوقي طبعة القاهرة عام [الفتنة الطائفية] طبعة القاهرة عام ١٩٩٢م. [مازق المسيحية والعلمانية في أوربا] طبعة النا

[الأعلام] طبعة بيروت الثالثة عام ٩٦٩ ام. [البحر الميط] تحرير: د. عبد الستار أبو خ الكويت،

[القانون والجدمع] ضمن كشاب [تراث ترجمة: جرجيس فتح الله. طبعة بيروت عام 🕆 [معجم المملبوعات العربية والمعربة] طبعة الم ۸۲۹ ام.

[الملل والنحل والأعراق] طبعة القاهرة عام ١٠ بيروت عدد ٢ عام ٩٨٦ ام.

[مستقبل الثقافة في مصر] طبعة القاهرة عام [من الشياطئ الأذر] ترجمة: عبد الرشيب المعودي. طبعة بيروث عام ١٩٩٠م

[الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محم طبعة بيروت عام ٩٧٣ ام.

[قاموس علم الاجتماع] طيعة القاهرة عام ٢٩ [موسوعة الفلسفة] طبعة بيروت عام ٩٨٤ ٨ [عصر إسماعيل] طبعة القاهرة عام ١٤٨ هم [مصر والسودان في أوائل عهد الاحتالا القاهرة ٢٦٦ ام.

عبد الرزاق السنهدوري [الأوراق الشخصية] إعداد: د. نادية السخ توفيق الشاوى. ملبعة القاهرة عام ٩٨٨ ١م. [الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة عام ن [الاقتصاد في الاعتقاد] طبعة مكتبة صبيح. ا [الأهرام] عدد ۱۷/ ۷/ ۱۹۹۰م

مؤتمر كولورادو (وثائق):

مجمع اللغة العربية: محمد اليهي (دكتور):

تحقيق:

(مستشار):

محمد السماك:

محمد عبده (الاستاذ الإمام):

محمد عمارة (دكتور):

[التنصير: خطة لغزو العالم الإسلامي] طبعة مالطا عام 19910.

[معجم العلوم الاجتماعية] طبعة القاهرة عام ٩٧٩ ١م. [العلمانية والإسلام بين الفكر التطبيق] طبعة القاهرة عام ۲۷۱ ام.

محمد حميد الله (دكتور) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] طبعة القاهرة ٥٦٦ م.

مستمند سنعيد العنشيماوي [معالم الإسلام] طبعة القاهرة عام ١٩٨٩م. [الإسلام السياسي] طبعة القاهرة عام ٩٨٩ ام.

[أصول الشريعة] طبعة القاهرة عام ٩٧٩ /م. [الاقليمات بين العمروبة والإسملام] طبعة بيمروت

عام ۱۹۹۰م.

[الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة عام ٩٩٢ أم.

[الإسلام والسياسة] طبعة القاهرة عام ١٩٩٢م.

[الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين] طبعة القاهرة عام ۰۰۰ ۲م،

[الإسسلام بين التنوير والتنوير] طبعة القساهرة عسام

[الغيارة الجديدة على الإسلام] طبعة القناهرة عنام ۸۸۸ ۱م.

[سقوط الفل العلمائي] طبعة القاهرة ١٩٩٥م.

[التفسير الماركسي للإسلام] طبعة القاهرة عام TPP 14.

[الإسسلام والآخر: من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟] طبعة القاهرة عام ٢٠٠١م.

[الدكتور عبد الرزاق السنهوري: إسلامية الدولة والمدنية والعمران] طبعة القاهرة عام ٩٩٩ ١م.

[المحمم المفهرس لالفاظ القران الكريم] طبعة دار الشعب القاهرة. محمد فرّاد عبد الباقي:

محمد محمود ربيع (دكتور). [موسوعة العلوم السياسية] طبعة الكويت عام

محمد مختار المصري (باشا): [التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية] دراسة وتحقيق: د. محمد

عمارة. طبعة بيروت عام ١٩٨١م.

النديم (عبدالله): [الاستاذ ـ مجلة ـ «القاهرة» عام ١٢١ هـ / ١٨٩٢م.

نصر حامد أبوزيد (دكتور): [نقط الخطاب الديني] طبعة القاهرة عام ٩٩٢ م.

[مفهوم النص] طبعة القاهرة عام ١٩٩٠م.

مجلة [القاهرة] عدد اكتوبر عام ١٩٩٢م وعدد يناير عام ۱۹۹۳م.

[الفرصة السائحة] ترجمة: أحمد صدقي مراد. طبعة نیکسون (ریتشارد):

القاهرة عام ١٩٩٢م. مجلة [الوحدة] الرباط. المغرب. عدد فبراير، مارس عام هاشم صالح:

. 1994

وينسنك (أ. ي) وآخــرين: [المعجم المفهرس الألفاظ الحديث النبوي الشريف] طبعة ليدن. هولندا. سنة ١٩٢٦ ام ـ سنة ١٩٦٩ ام.

## الطهسريس

| <b>Y</b> | تقلیم                                    |
|----------|--|
| <b>M</b> | ١ _عن الشريعة الإسلامية                  |
| ۱۷       | ٢ ـ وعن العلمانية الغربية                |
| ۲۳       | ٣_وفود العلمانية إلينا في ركاب الاستعمار |
| ٣٣       | ٤ - الأصول الإسلامية لرفض العلمانية      |
| ٤٣       | ٥ _ نجاحات العلمانية في بلادنا           |
| ٥٥       | ألوان جديدة لعلمنة الإسلام               |
|          | علمنة الإسلام باختزال البعد القانوني فيه |
| o q      | وعلمنة الإسلام بدعوي تاريخية الأحكام     |
| ٦٥       | ٦ ـ لكن لماذا كل هذا؟ ا                  |
| ٧٣       | ٧ ـ وأخير ا                              |
| ٧٩       | المصادر والمراجعالمصادر والمراجع         |

رقم الإيداع ٧٨٨٥ / ٢٠٠٢ الترقيم الدولي 0 - 0815 - 09 - 977

معلابع الشروانس

القاهرة : ٨ شارح سيوية المصرى .. ت: ٤٠٢٣٩٩ .. فاكس:٤٠٢٧٥٦٧ (٢٠) بيروت: ١ ص.ب: ١٩٢٨٨... ١٩٢٨٨ ... ١٩٢٨٨... ١٩٢٨٨... ١٩٢٧٨١

|   | • • |   |  |
|---|-----|---|--|
| • |     |   |  |
|   |     |   |  |
|   |     | • |  |
|   |     |   |  |
|   |     |   |  |

# الشريعةالإسلامية والعلمانية الغربية

لقد كان تحكيم الشريعة الإسلامية، ولايزال، هو الإعلان الإسلامي عن الإيمان بعبودية الإنسان لله وحده، دون شريك، وعن أن هذا الإنسان هو عبدلله وحده، وسيدلكل شيء بعده، وإنه خليفة لله في استعمار هذه الأرض، ينهض بأمانات الاستخلاف و فق الشريعة. الإلهية، التي هي ينود عقد وعهد الاستخلاف...

وكانت العلمانية الغربية، ولاتزال، هي عزل السماء عن الأرض، وإحلال العقل الإنساني محل الشرع الإلهي، وانتزاع الإنسان لحاكمية الله،، وذلك فضلا عن أنها، في العالم الإسلامي، هي الرمز لاستسلام الأمة الإسلامية لخيار التبعية للغرب الاستعماري، والذوبان في الحضارة الغربية الوضعية المادية.

لذلك كان الاختيارالفكري بين الشريعة الإسلامية وبين العلمانية الغربية، هو التجسيد للخيار الثقافي والسياسي بين الاستقلال الفكري والوطني والقومي والحضاري وبين التبعية الفكرية والحضارية للمركزية الغربية والهيمنة الاستعمارية، التي حاولها ويحاولها الغرب الاستعماري مع أمتنا منذ بدء الغزوة الاستعمارية الحديثة وحتى هذه اللحظات...

وفي هذا الكتاب قصة المحاولات الاستعمارية لاختراق العقل المسلم والمجتمعات الإسلامية بالعلمانية.. وموقف التيارات الفكرية المختلفة في بلادنا من هذا الاختراق...





To: www.al-mostafa.com